المقتطف اليومي

(أخبـــار ـ تقـــارير ـ مقـــالات)

الاثنين ـ ٢٠١٩/٣/١١م

الأخبار والتقارير

شؤون فلسطينية:

تكليف أشتية يقلّص فرص المصالحة الفلسطينية	الشرق الأوسط	٣
تيار العالول «ينتصر»: حكومة برأس «فتحاوي»	الأخبار اللبنانية	٤
لجنة الانتخابات تحدّث سجل الناخبين وفتح تطالب حماس بموقف رسمي حول المشاركة	القدس العربي	٦
تهدئة مشروطة بين غزة والاحتلال برعاية مصرية	العربي الجديد	٧
الرسالة تكشف: ورقة فصائلية لملف التهدئة و٣ مراحل لكسر الحصار	الرسالة نت	٩
كشفت تفاصيلها.. الشعبية ترفض شروط معادلة التهدئة: انتقاص من مشروعية النضال الوطني	أمد للإعلام	١٠
العمادي في غزة وآلية جديدة لتحويل المنحة القطرية	عرب ٤٨	١٢

شؤون عربية:

إسرائيل تبدأ بإزالة السياج الشائك المحاذي للجدار الفاصل على الحدود	الحياة اللندنية	١٤

شؤون إسرائيلية:

نتنياهو يتوعد حماس بـ"عملية واسعة النطاق" في قطاع غزة	فرانس برس	١٤
موقع عبري يزعم: تفاهمات لاحتواء التوتر في الأقصى وغزة وهي كالتالي	وكالة سما	١٥
هكذا ستتعامل الأحزاب الإسرائيلية مع حماس حال فوزها بالانتخابات	عربي ٢١	١٦

شؤون دولية:

العلاقات التجارية محور زيارة روحاني للعراق	وكالة رويترز	١٨

المقالات والدراسات

"صفقة القرن" المهمة المستحيلة	د. سليم الزعنون	٢٠
من كامب ديفيد إلى صفقة القرن	سامح راشد	٢٧
الأرض الفلسطينية.. محور صراع مفتوح	نبيل السهلي	٢٩
القضية الفلسطينية على وقع التراجع الذاتي والهجوم المعادي	أحمد الحاج	٣٢
اليسار الفلسطيني: وهج التاريخ وضبابية المستقبل	سري سمور	٣٤
الوضع الاستراتيجي الجديد لإسرائيل	جورج فريدمان	٣٧
الانتخابات الإسرائيلية والتوقعات..!	شاكر حسن	٤٢
نتنياهو حائر بين شرّين: هجمة على غزة أم معاركة في سوريا؟	عصام نعمان	٤٣
احتجاجات الجزائر.. تحالف القوى الداعمة للرئيس	المركز العربي للأبحاث	٤٦
الصحوة الكردية: الوحدة والخيانة ومستقبل المنطقة	هنري باركي	٥١
كتاب: لماذا يفضل الرأي العام الأمريكي سياسة خارجية "متحفظة"؟ لـ "مارك هانا"	محمد بسيوني	٥٥

تكليف أشتية يقلّص فرص المصالحة الفلسطينية

الشرق الأوسط ـ ٢٠١٩/٣/١١

كلف الرئيس الفلسطيني محمود عباس، الأحد، القيادي في حركة «فتح» محمد أشتية تشكيل حكومة فلسطينية جديدة، فيما سارعت حركة «حماس» وأعلنت أنها لا تعترف بالحكومة الفلسطينية الجديدة.

وقال عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» حسين الشيخ، في تصريح للوكالة: «لقد سلم الرئيس عباس أشتية اليوم كتاب التكليف» بعد استقباله في مكتبه في رام الله، ظهر أمس الأحد. من جهته قال محمود العالول، نائب رئيس حركة «فتح» للوكالة، إن أشتية «سيبدأ مشاوراته لتشكيل الحكومة من هذه اللحظة».

وقال محمد أشتية، العضو في اللجنة المركزية لحركة «فتح»، والوزير السابق، إنه سيبدأ مشاوراته «مع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، والكفاءات الوطنية، لتشكيل هذه الحكومة، وعرضها على الرئيس عباس للمصادقة عليها»؛ مشيراً إلى أنه يدرك تماماً الأزمة التي يعيشها الوضع الفلسطيني العام.

ويمنح النظام الأساسي للمكلف بتشكيل الحكومة مدة أسبوعين، للإعلان عن حكومته، وإن تعذر ذلك يتم تمديد الفترة ثلاثة أسابيع إضافية.

ونشرت وكالة «وفا» الرسمية، مرسوم التكليف، الذي تضمن تكليف الحكومة المقبلة بـ«مساندة قرارات القيادة الفلسطينية، ودعم جهود استعادة الوحدة الوطنية، وإعادة غزة إلى حضن الشرعية».

ونص كتاب التكليف على دعوة الحكومة الفلسطينية المقبلة «لاتخاذ الإجراءات اللازمة كافة، وبالسرعة الممكنة، لإجراء الانتخابات التشريعية، وترسيخ الديمقراطية والتعددية السياسية». كما نص أيضاً على «التزام الحكومة المقبلة بتوفير الدعم المادي والمعنوي الممكن لضحايا الاحتلال، وأسرهم، من شهداء وأسرى وجرحى، تقديراً واحتراماً لعطائهم الوطني».

يأتي تعيين أشتية خلفاً لرئيس الحكومة السابق رامي الحمد الله، الذي كان قد شكل حكومته عام ٢٠١٤، وغلب على تلك الحكومة الطابع المهني، الأمر الذي دفع إلى إطلاق اسم «حكومة التوافق الوطني» عليها؛ كونها حظيت بموافقة كل الفصائل الفلسطينية. غير أن استمرار الخلافات، وتعثر كل المحاولات لتحقيق المصالحة الفلسطينية بين «فتح» و«حماس»، كان أحد الأسباب التي دفعت القيادة الفلسطينية إلى تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة، بقيادة حركة «فتح». وستحظى هذه الحكومة بدعم منظمة التحرير الفلسطينية، التي يرأسها محمود عباس، غير أن فصيلين أساسيين، هما الجبهتان «الشعبية» و«الديمقراطية»، أعلنا مسبقاً عدم مشاركتهما في هذه الحكومة، لذلك من المتوقع أن يتم اختيار وزراء هذه الحكومة من حركة «فتح».

ويتوقع محللون أن يؤدي تشكل حكومة بقيادة حركة «فتح» إلى زيادة الانقسام القائم بين حركتي «فتح» و«حماس».

ولم يتأخر رد حركة «حماس»؛ إذ اعتبر المتحدث باسمها، فوزي برهوم، أن هذا التكليف ينم عن «سلوك تفرد وإقصاء، وهروب من استحقاقات المصالحة وتحقيق الوحدة، ووصفة عملية لفصل الضفة الغربية عن قطاع

غزة، وترسيخ الانقسام». وأكد برهوم في تصريح، أن «حماس»: «لا تعترف بهذه الحكومة الانفصالية؛ كونها خارج التوافق الوطني، وأن المدخل الأمثل لتصحيح الوضع الفلسطيني هو بتشكيل حكومة وحدة وطنية، وإجراء انتخابات عامة شاملة، رئاسية وتشريعية ومجلس وطني».

ويأتي هذا التكليف بتشكيل حكومة فلسطينية جديدة، قبل شهر من الانتخابات الإسرائيلية في أبريل (نيسان) المقبل.

ومحمد أشتية الذي تم تكليفه، أمس، بتشكيل حكومة فلسطينية جديدة، من مواليد قرية تل في نابلس في الضفة الغربية، عام ١٩٥٨. كان عمره ثماني سنوات حينما احتلت إسرائيل الضفة الغربية في عام ١٩٦٧.

ودرس أشتية في جامعة «بيرزيت»؛ حيث حصل على شهادة البكالوريوس، وتخصص في الاقتصاد وإدارة الأعمال، وحصل على شهادة الدكتوراه في دراسات التنمية الاقتصادية، من جامعة «ساسكس» في بريطانيا، وعاد إلى الأراضي الفلسطينية في أواخر عام ١٩٨٠.

شغل أشتية مواقع قيادية سياسية واقتصادية ومهنية عدة. كان محرراً في جريدة «الشعب» الفلسطينية، وأستاذاً وعميداً في جامعة «بيرزيت»، ورئيساً للمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، ووزيراً للأشغال العامة والإسكان. وانتخب عضواً للجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٦.

يعتبر أشتية من المعتدلين سياسياً، وهو مؤيد قوي لفكرة حل الدولتين، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة إسرائيل. شارك في المفاوضات التي رعتها الولايات المتحدة الأميركية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في عام ١٩٩١، وكذلك في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، والتي قادها حينذاك وزير الخارجية الأميركي جون كيري.

يشغل أشتية مجموعة من المواقع الأكاديمية والأهلية، أبرزها رئاسة مجلس أمناء الجامعة العربية الأميركية، وعضوية مجلس أمناء جامعة القدس. وهو عضو في مجلس أمناء جامعة الاستقلال الأمنية، ورئيس مجلس إدارة قرى الأطفال العالمية، ومحافظ البنك الإسلامي للتنمية.

تيار العالول «ينتصر»: حكومة برأس «فتحاوي»

الأخبار ـ ٢٠١٩/٣/١١

منذ اللحظة الأولى لاستقالة حكومة «الوفاق الوطني» في رام الله، وقبول رئيس السلطة، محمود عباس، تلك الاستقالة، انخفضت أسهم تكليف رئيسها رامي الحمد الله في تشكيل الحكومة «الفصائلية» المقبلة، وخاصة مع الهجوم «الفتحاوي» عليه، فيما ارتفع رصيد أسماء أخرى، كان أبرزها: محمد اشتية (كما كشفت مصادر، راجع: «فتح» تبدأ مباحثات تأليف حكومتها... بالعصا والجزرة! العدد ٣٦٧٤ في ٢٩/١/٢٠١٩).

أمس، كُلّف عباس اشتية، وهو عضو «اللجنة المركزية لفتح»، تشكيل الحكومة الجديدة بعد نحو شهر ونصف شهر من استقالة حكومة الحمد الله. وكان أول من أعلن هذا التكليف عضو «المركزية»، وزير الشؤون المدنية

حسين الشيخ، عبر صفحته على «تويتر»، ثم أكدت الوكالة الرسمية «وفا» النبأ، علماً بأن الشيخ هو من الفريق الداعم لترشيح اشتية، المكوّن من نائب رئيس الحركة محمود العالول، ورئيس جهاز «المخابرات العامة» ماجد فرج، وآخرين.

هذه الحكومة، التي كان واضحاً منذ البداية أنها ستكون مملوكة لـ«فتح»، لا يبدو أن اشتية سينجح في ضمّ فصائل إليها، وخاصة «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، فيما يبقى الجهد حاضراً لإقناع «الجبهة الديموقراطية»، مع ضمان دخول فصائل أخرى صغيرة من «منظمة التحرير» وبضع شخصيات مستقلة، لكن غالبية الوزراء سيكونون من حصّة التنظيم المتحكّم بالسلطة.

ومنذ الخلاف الكبير بين عباس والحمد الله منتصف ٢٠١٣، برز اسم اشتية بديلاً قبل أن يُحلّ ذلك الخلاف، كما أنه بقي محافظاً على أسهم عالية حتى منتصف الشهر الماضي (راجع العدد ٣٦٩٣ في ٢١/٢/٢٠١٩)، لِما لَه من «قبول» لدى القيادة «الفتحاوية» التي لا تريد رئيس وزراء يناكفها في ترتيباتها للمرحلة التي تلي عباس. كذلك، كشفت «الأخبار» منذ بداية السنة الجارية أن عباس حدّد سقفاً زمنياً للتكليف والتشكيل قبل نهاية آذار/ مارس الجاري.

وبينما قال اشتية إن التكليف يشرّفه، وإنه سيعمل على التشاور مع الجميع قبل تقديم أسماء الوزراء، اعتبرت «حماس» أن «تشكيل عباس حكومةً جديدة من دون توافق وطني، سلوك تفرّد وإقصاء، وهرب من استحقاقات المصالحة»، معلنة أنها «لا تعترف بهذه الحكومة الانفصالية كونها خارج التوافق الوطني... تشكيل حكومة يتناقض تماماً مع الحديث عن الانتخابات التشريعية والرئاسية التي وافقت عليها حماس في اللقاء الأخير مع حنا ناصر (رئيس لجنة الانتخابات المركزية)»، وهو موقف مقارب لما أعلنته فصائل أخرى في غزة.

في غضون ذلك، أعلن وزير المال في حكومة تسيير الأعمال، شكري بشارة، أن السلطة ستبدأ صرف رواتب الموظفين عن الشهر الماضي بنسبة ٥٠%، مشيراً إلى اتخاذ «إجراءات تقشفية بسبب الإجراءات الإسرائيلية» الأخيرة. وقال بشارة، في مؤتمر في رام الله وسط الضفة المحتلة أمس، إن وزارته ستحاول رفع نسبة الرواتب خلال رمضان وعيد الفطر إلى أكثر من ٦٠%، لكنها «بحاجة إلى الاقتراض في الأشهر المقبلة من ٥٠ إلى ٦٠ مليون دولار... والتواصل مع البنوك العربية والإسلامية، وكذلك الجامعة العربية لتفعيل شبكة الأمان العربية». وبينما أكد بشارة قرار «وقف التعيينات والترقيات والعلاوات وتخفيف النثريات وشراء العقارات»، شدد على أن «صرف رواتب الأسرى والشهداء والجرحى مطلع الشهر الجاري يأتي بوصفه من الثوابت»، مضيفاً: «لن نقبل أي خصومات من الاحتلال من أموال المقاصة دون التدقيق معنا وبموافقتنا مسبقاً».

في سياق آخر، وصل السفير القطري، محمد العمادي، مساء أمس، إلى غزة من حاجز «بيت حانون ـ إيرز» الخاضع للسيطرة الإسرائيلية، عقب يوم من مغادرة نائبه. وتأتي زيارة العمادي بعدما جرى الاتفاق على آلية جديدة لصرف منحة قطرية بقيمة ١٠٠ دولار أميركي للأسر الفقيرة في القطاع، بدءاً من منتصف هذا الشهر، على أن يرتفع عدد الأسر التي ستستفيد من المنحة إلى ١٣٠ ألفاً بدلاً من ٥٠ ألفاً.

ميدانياً، أعلنت وزارة الصحة استشهاد سلامة صلاح كعابنة (٢٢ عاماً) برصاص العدو الإسرائيلي، صباح أمس، على حاجز عسكري في منطقة غور الأردن في أريحا، فيما ادعت وسائل الإعلام العبرية أن الشاب كان يسير بصورة مسرعة، وتجاوز سيارة من دون أن يمتثل لأوامر الجنود بالتوقف، فأطلقوا النار صوبه. إلى ذلك، اقتحم ١٣٧ مستوطناً المسجد الأقصى من باب المغاربة أمس، بحراسة مشددة من قوات العدو، في وقت تطلق فيه منظمات يهودية تحت مسمى «اتحاد منظمات الهيكل» دعوات لاقتحام واسع للمسجد الخميس المقبل.

لجنة الانتخابات الفلسطينية تحدّث سجل الناخبين وفتح تطالب حماس بموقف رسمي حول المشاركة

القدس العربي ـ ٢٠١٩/٣/١١

أطلقت لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، اليوم الأحد، عملية تحديث "السجل الانتخابي" في ظل التحركات التي تشهدها الساحة الفلسطينية حاليا، من أجل عقد انتخابات برلمانية جديدة، بعد قرار المحكمة الدستورية الخاص بحل المجلس التشريعي.

وبدأت عملية التحديث الخاصة بسجل الناخبين السنوية، والتي تنفذها لجنة الانتخابات المركزية لتسجيل طلبة الثانوية العامة في مدارس الضفة الغربية وقطاع غزة، ممن بلغوا السن القانونية للتسجيل.

ومن المقرر حسب بيان للجنة أن تستمر العملية عشرة أيام متتالية بدءاً من صباح الأحد، حتى مساء يوم الثلاثاء، الموافق ١٩ آذار الجاري.

وذكرت اللجنة أن العملية تهدف إلى تسجيل ما يزيد عن ٦٩ ألفا من طلاب الثانوية العامة، في ٩٠٥ مدارس ثانوية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث ستتم عملية تسجيلهم الكترونياً داخل المدارس.

وأشارت اللجنة إلى أن عملية التسجيل ستكون متاحة إلى جانب طلبة الثانوية العامة، إلى المواطنين غير المسجلين، من خلال موقعها الإلكتروني على مدار العام.

وأوضحت أنه يمكن لأي مواطن او مواطنة، سواء كان يقيم في الداخل أو الخارج، وبلغ ١٧ عاماً فأكثر، ويحمل هوية فلسطينية ولم يسجل من قبل، أن يبادر إلى تسجيل نفسه إلكترونيا في أي وقت يشاء.

وتقوم لجنة الانتخابات وفقا للقانون سنويا، بعملية تحديث سجل الناخبين، بهدف الحفاظ على جاهزيتها لتنفيذ أي عملية انتخابية في أي وقت يتم الدعوة إليها.

وأكدت اللجنة أن وجود سجل ناخبين "محدث ومنقح" يعتبر العمود الفقري لأي عملية انتخابية.

والمعروف أن عملية الاقتراع حسب القانون، تشمل المواطنين ممن تتجاوز أعمارهم ١٨ عاما، حيث يتم تسجيل من هم أقل من هذا العمر، والمتوقع أن يكونوا بعمر الـ١٨ عند إجراء العملية الانتخابية.

وجاءت عملية الإعلان عن تحديث السجل الانتخابي، بعد انتهاء زيارة لوفد لجنة الانتخابات برئاسة الدكتور حنا ناصر، إلى قطاع غزة، حيث عقد لقاء مع قيادة حركة حماس والفصائل الفلسطينية، من أجل بحث دعوة إجراء انتخابات برلمانية، بعد حل المجلس التشريعي في ديسمبر الماضي.

وجاءت الزيارة في ظل الخلاف القائم بين حركتي فتح وحماس على كيفية وموعد إجراء الانتخابات، حيث تطلب الأولى أن تبدأ العملية بالبرلمان، ليتلوها انتخابات رئاسية وأخرى للمجلس الوطني، فيما تطلب حماس بأن تبدأ العملية بانتخابات برلمانية ورئاسية معا، وتأجيل انتخابات الوطني لمرحلة يتم الاتفاق عليها لاحقا.

وقال خليل الحية عضو المكتب السياسي لحركة حماس، عقب استقبال وفد لجنة الانتخابات، نهاية الأسبوع الماضي، إن حركته جاهزة من الآن للدخول في انتخابات رئاسية وتشريعية، وبعد ذلك تأتي انتخابات المجلس الوطني بالتوافق، معرباً عن أمله بموافقة الرئيس محمود عباس على هذه الرؤية.

ومن المقرر أن يعقد وفد لجنة الانتخابات لقاء مع الرئيس محمود عباس، الذي التقاه مرات عدة خلال الأسابيع الماضية، لاطلاعه على نتائج اللقاء بقيادة حركة حماس في غزة.

وقال ناصر في قبل مغادرته غزة تجاه رام الله، إنه سينقل رؤية حماس إلى الرئيس عباس، وعبر عن أمله في أن تتم استعادة الوحدة الوطنية وإنهاء عملية الانقسام، من أجل مواجهة المخاطر التي تحدق بالقضية الفلسطينية.

من جهته قال جمال محيسن، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، إن الرئيس عباس كلف رئيس لجنة الانتخابات التوجه إلى قطاع غزة لأخذ موقف من حركة حماس، مشيرا إلى أن القيادي في حماس، خليل الحية، أعلن أن حركته جاهزة للمشاركة في الانتخابات، مضيفا: "لكن هذا كلام شفوي، ونحن نريد موقفا رسميا".

وأضاف محيسن في تصريحات لتلفزيون فلسطين الرسمي: "شعبنا لن يبقى أسيرا لحماس، وإذا لم تأت للمشاركة، فكل الفصائل أجمعت على أن تكون الانتخابات عبر الوطن كله ضمن دائرة واحدة، وانتخابات قائمة نسبية بالكامل".

يشار إلى أن آخر انتخابات رئاسية جرت في عام ٢٠٠٥، وفاز بها الرئيس محمود عباس مرشح حركة فتح، فيما جرت آخر انتخابات برلمانية في عام ٢٠٠٦، وفازت فيها حركة حماس، التي أعلنت عن رفضها لقرار المحكمة الدستورية الأخير بحل المجلس التشريعي.

تهدئة مشروطة بين غزة والاحتلال برعاية مصرية

العربي الجديد - ٢٠١٩/٣/١١

تشير الوقائع الميدانية على الأرض، والتسريبات المتتالية إلى بروز اتفاق جديد برعاية مصرية، بين الهيئة الوطنية العليا لمسيرات العودة وكسر الحصار في قطاع غزة والاحتلال الإسرائيلي، وتنص على تقديم مزيد من التسهيلات مقابل تخفيف الضغط الفلسطيني على الحدود. ويتزامن ذلك، مع تهديد جديد أطلقه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، في جلسة حكومته الأسبوعية أمس الأحد، تجاه القطاع، وهو المثقل بالمخاوف من انهيار شعبيته في ظل ما يسميه الإسرائيليون "التردد تجاه حسم الملفات العالقة مع غزة ولبنان والتوتر الحاصل في الضفة الغربية والقدس المحتلة". وقال نتنياهو إنّ "المعركة الانتخابية الجارية في إسرائيل لن تحول دون شن

عملية واسعة في قطاع غزة إذا اقتضى الأمر"، مشيراً إلى أنّ "إسرائيل تعتبر حركة حماس، الطرف المسؤول عن كل ما يصدر عن قطاع غزة، حتى لو قامت بذلك فصائل متمردة". في إشارة من نتنياهو إلى عمليات إطلاق قذائف الهاون شبه اليومية من القطاع، والتي لا يتبنّاها أي فصيل فلسطيني. على الأرض، تغيّر تعامل الهيئة الوطنية مع فعاليات الإرباك الليلي بشكل موقت، وفق ما ذكرت مصادر لـ"العربي الجديد".

وكانت هذه الوسيلة النضالية الجديدة عادت بقوة، في الأسابيع الأخيرة، نتيجة تنصّل الاحتلال الإسرائيلي من تنفيذ التفاهمات التي أبرمت برعاية مصرية وقطرية وأممية. ومن المتوقع أيضاً وفق ذات المصادر أنّ يتم إيقاف فعالية "زيكيم" البحرية الأسبوعية شمالي قطاع غزة.

وذكرت المصادر أنّ "الإرباك الليلي" وبعض الوسائل "الخشنة" ستتوقف بشكل موقت، بناء على طلب مصري، لإعطاء الوسيط فرصة للضغط على الاحتلال الإسرائيلي، وتنفيذ التفاهمات المبرمة بين الجانبين، والتي تنصّ على سلسلة من الإجراءات من شأنها التخفيف من حصار غزة.

وأشارت المصادر إلى أن "ما وصل إلى غزة عبر الوسيط المصري، هو تعهد إسرائيلي بالمضي في التفاهمات بشكل تدريجي، ومنها استمرار تدفق وقود المنحة القطرية لمحطة توليد الكهرباء، وتوسيع دائرة تصدير البضائع من غزة للضفة وللأراضي المحتلة والخارج، إضافة إلى بحث ملفات تطوير الكهرباء والبنية التحتية".

وأجرى وفد أمني مصري، لقاءات مع أطراف إسرائيلية، وقيادات فلسطينية، بهدف استئناف العمل بتفاهمات التهدئة في قطاع غزة، وسط تحذيرات أوساط إسرائيلية من إمكانية اندلاع مواجهة شاملة قبل موعد انتخابات الكنيست المقبلة في ٩ إبريل/نيسان المقبل.

ووفق ذات المصادر، فإنّ "القاهرة نقلت رسائل للفصائل الفلسطينية في غزة تتعلق بتعهد الاحتلال الإسرائيلي تنفيذ بعض المشاريع الخاصة بالكهرباء والبنية التحتية عقب الانتخابات الشهر المقبل، وأنّ هناك جدية إسرائيلية في التعاطي مع الوساطة المصرية".

غير أنّ مصدراً موثوقاً في "حماس" أكدّ لـ"العربي الجديد" أنّ "كل الفعاليات ستعود وبقوة إذا ما عادت إسرائيل لسياسة التسويف والمماطلة"، موضحاً أنّ "الجهود المصرية أحرزت بعض التقدم، لكنه تقدم غير كافٍ حتى الآن وننتظر المزيد".

وقال المحلل محمد عبد القادر، لـ"العربي الجديد"، إنّ "الدور المصري مقيّد لأن إسرائيل والإرادة الدولية أقوى وهما الموجهان لهذه التحركات"، غير أنه لفت إلى أنّ "مصر تسعى بكل قوة لمنع انهيار الهدوء في غزة وتوسع دائرة المواجهة بين المقاومة وإسرائيل".

وأبدى اعتقاده بأنّ "التهديدات التي يطلقها نتنياهو جزء من الدعاية الانتخابية، من أجل الحصول على أكبر قدر من الأصوات، خصوصاً في ظل ما يعانيه من ملاحقة وتكتلات انتخابية تهدد بإسقاطه. وعلى الرغم من ذلك فإنّ هذه التهديدات يجب أنّ تؤخذ بعين الاعتبار فلسطينياً، لأنه في كل معركة انتخابية في إسرائيل يكون الدم الفلسطيني ثمن الحصول على مزيد من أصوات المترددين".

ولم يستبعد عبد القادر حصول "تصعيد مدروس في غزة قبل الانتخابات الإسرائيلية ثم ينتهي سريعاً"، مبيناً أنّ "ما يقدمه الوسطاء لغزة لا يرتقي للثمن المدفوع في المسيرات، وما يطالب به الفلسطينيون هو حقوق وليس مجرد امتيازات". ولفت إلى أنّ "الفعاليات الخشنة والإرباك الليلي ومسيرة زيكيم البحرية، قد تعود في أي وقت، إذا ما شعرت الفصائل بمماطلة إسرائيلية وعدم قدرة الوسيط المصري على دفعها لتقديم مزيد من التسهيلات الحياتية لسكان القطاع المحاصرين".

ويطلق فلسطينيون بالونات حارقة باتجاه الأراضي المحتلة، منذ مايو/أيار الماضي، في أسلوب احتجاجي ضمن فعاليات "مسيرات العودة وكسر الحصار"، التي بدأت في ٣٠ مارس/ آذار ٢٠١٨، ولا تزال مستمرة.

الرسالة تكشف: ورقة فصائلية لملف التهدئة و٣ مراحل لكسر الحصار

الرسالة نت ـ ٢٠١٩/٣/١١

مع قدوم الوفد المصري لقطاع غزة الأسبوع الماضي واجتماعه بالفصائل أكثر من مرة، عادت مباحثات وقف إطلاق النار للواجهة من جديد، متضمنة هذه المرة خطوات من أطراف دولية ستبدأ بحث تنفيذ مشاريع إنسانية بالقطاع.

وكشف عضو المكتب السياسي لحركة "الجهاد الإسلامي" د. وليد القططي، عن ورقة تقدمت بها الفصائل الفلسطينية الى الوسيط المصري بشأن مطالبها حول تثبيت وقف إطلاق النار.

وقال القططي لـ"الرسالة" إنّ المباحثات تتركز حول تثبيت اتفاقات التهدئة السابقة مع توسيع دائرة كسر الحصار ضمن ثلاثة مراحل تنتهي بكسر للحصار.

وذكر أن الورقة قدمت برنامجًا واضحًا لرفع الحصار للجانب المصري وهي لا تزال في طور المباحثات، "ولم يقدم الاحتلال إجابات محددة حولها غير أنّ هناك مرونة في بعض الجوانب"، دون الإفصاح عنها.

وأكد القططي أن الشعب الفلسطيني يملك القدرة والإرادة والوسائل التي ينتزع بها مطالبه العادلة والمحقة.

وفي ضوء ذلك، قال طلال أبو ظريفة نائب مسؤول الجبهة الديمقراطية في غزة، إنّ الحديث يجري عن تثبيت لوقف إطلاق النار ضمن تفاهمات ٢٠١٤، "وهناك موجبات لعودة الهدوء تحرك بها الوسيط المصري خلال الأشهر الماضية".

وذكر أبو ظريفة لـ"الرسالة" أن الورقة بمجملها تتضمن ضرورة "التزام الاحتلال بموجبات رفع الحصار من قبيل توسعة دائرة الصيد، وزيادة كميات الكهرباء، والسماح بدخول وخروج السلع لغزة، وجلب أموال التشغيل المؤقت التي ستنفذ عبر الأمم المتحدة".

وأوضح أن الفصائل أبلغت الجانب المصري أنها ستواصل مسيرات العودة، لكنها ستقيم أدواتها طبقا لالتزام الاحتلال بتطبيق التفاهمات.

وبيّن أن تطبيق التفاهمات ستبدأ بداية الأسبوع وسيطبق على ثلاث مراحل، ولم يتم الاتفاق على سقف زمني نهائي، مع التأكيد على ضرورة إلزام الاحتلال بعدم استهداف المتظاهرين والتوقف عن التصعيد.

وذكر أن المقاومة ستلتزم في ضوء التزام الاحتلال بهذه التفاهمات.

وفي غضون ذلك، كشف مصدر فصائلي شارك في مباحثات الفصائل مع الوسيط المصري، عن ٣ مطالب إسرائيلية نقلها الوسيط وهي "الابتعاد عن الحدود مسافة ٣٠٠ مترًا، ووقف البالونات الحرارية بشكل نهائي، والتوقف عن فعالية زيكيم بشكل نهائي".

في المقابل، يقول المصدر لـ"الرسالة نت" إنّ الفصائل طرحت "فكًا للحصار من خلال تسهيل حركة المعابر وإدخال البضائع، والسماح بدخول الأموال القطرية بطرق بعيدة عن ابتزاز الاحتلال، والبدء بمشاريع تحسين الكهرباء لتصل لـ١٢ ساعة وصل على الأقل، وتنفيذ مشاريع التشغيل المؤقت، وليس انتهاءً بفتح ممر مائي يربط غزة مع العالم".

أما الوسيط المصري، فوعد خلال حديثه مع الفصائل بإجراء تسهيلات جديدة على معبر رفح، وإبقاء المعبر مفتوحًا طيلة الوقت، مشيرا الى ان الوسيط أكدّ أن التسهيلات مرتبطة بالوضع الأمني بسيناء، "وحاليا يوجد تسهيلات عبر حاجز الريسة وغيرها من الإجراءات التي تقلل من فترة تواجد المسافر على المعبر".

وذكر المصدر أن الوسيط سيعود للقطاع للإجابة عن عديد النقاط المذكورة كما أن وفودًا دولية ستزور القطاع من أجل البدء في المباحثات المتعلقة بمشاريع التشغيل المؤقت والكهرباء وغيرها.

ومن المقرر أن يزور السفير القطري محمد العمادي القطاع مجددًا هذه الأيام.

وكانت فصائل المقاومة أعلنت سابقا رفضها استلام المنحة القطرية المتعلقة برواتب الموظفين، تنديدا بمماطلة الاحتلال في إدخالها.

كشفت تفاصيلها.. الشعبية ترفض شروط معادلة التهدئة: انتقاص من مشروعية النضال الوطني

أمد ـ ٢٠١٩/٣/١١

ضمن جولات مكوكية لتثبيت اتفاق التهدئة السابق بين حماس وإسرائيل، تتواصل زيارة الوفود المصرية إلى قطاع غزة، إلا أن إسرائيل وضعت شروطها، وهو ما دفع بعض الفصائل الفلسطينية وعلى رأسها الجبهة الشعبية أن تؤكد أن هذه التهدئة تتضمن انتقاص واضح من مشروعية حق شعبنا في مواجهة ومقاومة الاحتلال.

وتأتي هذه الجهود في وقت يشهد فيه القطاع هجمات متقطعة من قبل إسرائيل ردا على استمرار إطلاق البالونات الحارقة.

وعادت حماس إلى إطلاق البالونات الحارقة بعد خلافات أدت إلى توقف المنحة القطرية وبسبب توقف تطبيق التفاهمات، كما أغار الطيران الحربي الإسرائيلي على عدة مواقع عسكرية لحماس في مناطق مختلفة من القطاع، كان آخرها فجر أمس، ردا على إطلاق البالونات التي تحمل عبوات ناسفة من قطاع غزة.

فمنذ مطلع شهر مارس الحالي شهد قطاع غزة زيارتان للوفد الأمني المصري، استغرقت كلٌ منهما عدّة ساعات، مع وجود تعتيمٌ مقصودٌ على كل ما يدور وينتج عن تلك اللقاءات المُغلقة بين المصريين وحركة حماس وقادة الفصائل.

حيث كشف وسائل الإعلام المحلية أن إسرائيل أعلنت استعدادها لتقديم بعض التسهيلات، منها: استمرار المنحة القطرية وتمديدها لستة أشهر، وإذا تعذّر ذلك فسيتم إعفاء السولار المُورَّد للقطاع من "ضريبة البلو" التي تجبيها السلطة من السولار المورّد لمحطة الكهرباء الوحيدة في القطاع، وسيتم المُوافقة على إنشاء خزانات وقود في المحطة بسعة مليون لتر، في حين تعمل قطر على تنفيذ ذلك المشروع".

وهو ما أكده وصول رئيس اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة السفير محمد العمادي، إلى قطاع غزة، مساء اليوم عبر معبر بيت حانون، من أجل الاتفاق على آليات إنشاء خزانات الوقود لمحطة الكهرباء؛ يتسع الخزان الواحد منها لمليون لتر، حيث كشف وسائل الإعلام المحلية أن هناك موافقة على تزويد غزة بالكهرباء بغض النظر عن دفع فاتورتها من قبل السلطة، وموافقة كذلك على تمديد خط الغاز، ومشروع الطاقة الشمسية".

كما أوضحت وسائل الإعلام المحلية أن مساحة الصيد المسموح بها لصيادي القطاع ستصل إلى ١٥ ميلاً بحريًا من منطقة وادي غزة حتى الحدود الجنوبية برفح، ومن منطقة الوادي حتى الحدود الشمالية للقطاع ستتراوح المسافة بين ٩ و١٢ ميلًا".

وفيما يتعلق أكدت أن المعابر ستكون مفتوحة، وسيتم تحديد المواد ثنائية الاستخدام لتسهيل دخولها، مع منح تسهيلات على الاستيراد والتصدير، وإصدار ٥٠٠٠ تصريح لرجال الأعمال قابلة للزيادة".

وحول المنحة القطرية فإن إسرائيل تشترط دفع الأموال عبر الأمم المتحدة، حيث سيتم تخصيص١٠ ملايين دولار للمشاريع التشغيلية، ١٠ ملايين دولار مساعدات، ١٠ ملايين دولار رواتب موظفين.

إضافة إلى أن إسرائيل وبحسب وسائل الإعلام المحلية أبدت استعدادها لإنشاء مناطق صناعية في منطقتي "إيرز" شمال القطاع، و"كارني" شرق مدينة غزة، وذلك لتشغيل ١٥ ألف عامل.

وأكَّدت وسائل الإعلام المحلية أن هناك موافقة على المشاريع، والتحويلات الطبية، وبناء مستشفى نموذجي لعلاج مرضى السرطان، وستساهم مصر في إيصال الأدوية للقطاع".

وفي مقابل التسهيلات التي تم ذكرتها وسائل الإعلام فإن إسرائيل تشترط لتنفيذها تثبيت وقف إطلاق النار، ووقف الأعمال التي وصفتها بـ "الخشنة" المُرافقة لمسيرات العودة، والابتعاد ٣٠٠ متر عن السياج الفاصل شرق قطاع غزة.

إلا أن بعض الفصائل الفلسطينية وعلى رأسها الجبهة الشعبية رأت أن تلك الشروط التي وضعتها إسرائيل مقابل التهدئة، تتضمن انتقاص واضح من مشروعية حق شعبنا في مواجهة ومقاومة جيش الاحتلال، بل وتُصوِّر فعل المقاومة الموجه لتحرير الأرض كما لو كان فعل رافض للحصار فحسب، الأمر الذي يشكل إسقاط لبقية الحقوق الوطنية، وقطع خطير للعلاقة بين المقاومة وهذه الحقوق.

حيث قال د.رباح مهنا عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية في تصريح لبوابة الهدف، "أنه لا يجوز وقف الاشتباك مع العدو الصهيوني، مشددًا أن "الجبهة لم توافق على أي شكل من أشكال الهدنة أو التهدئة أو وقف إطلاق النار مع عدونا الصهيوني منذ العام ٢٠٠٥، وحتى الآن".

وأكَّد مهنا في الوقت ذاته لا يجوز وقف الاشتباك مع عدو ما زال يحتل أرضنا ويتنكر لحقوقنا ويبطش بنا، والبديل لذلك التوافق الوطني على أسلوب النضال بمعنى أين ومتى وكيف نشتبك مع العدو دون إعلان اتفاق معه على وقف الاشتباك".

وأوضح أن المخرَج من هذه الحالة يستدعي التحلي بأقصى درجات المسؤولية الوطنية من الجميع، وتحقيق الوحدة وإنهاء الانقسام.

العمادي في غزة وآلية جديدة لتحويل المنحة القطرية

عرب ٤٨ . ٢٠١٩/٣/١٠

وصل رئيس اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة، السفير محمد العمادي، مساء اليوم، الأحد، إلى قطاع غزة عبر معبر بيت حانون "إيرز" شمالي القطاع، وذلك في إطار الزيارات الدورية التي يجريها للإشراف على توزيع المنحة القطرية.

وأفادت مصادر فلسطينية بأن العمادي سيعقد لقاءات مع ممثلي الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، لمناقشة ملف التهدئة مع الاحتلال الإسرائيلي، ومن المقرر أن يشرف العمادي على عملية صرف منحة الـ١٠٠ دولار والتي تشمل ٩٤ ألف أسرة فقيرة في غزة.

وذكرت صحيفة "هآرتس"، اليوم، أنه من المقرر أن تدخل دفعة جديدة من المنحة لقطرية إلى قطاع غزة، قريبا، عبر حوالات بنكية لا عبر حقائب نقدية كما كان سابقا.

ولفتت الصحيفة إلى أن التحول جاء بعد اتفاق بين الأمم المتحدة وقطر، وأن المنحة حولت بالفعل للأمم المتحدة وسيجري تحويلها لقائمة مستحقيها. ونقلت الصحيفة أن هناك تغيرًا في طريقة تحويلها، إذ ستمنح مقابل "أعمال تطوعية"، وسيطلب من مستحقي المنحة التطوع لعدد من الساعات، مقابل الحصول على منحة الـ١٠٠ دولار، المخصصة للأسر الفقيرة.

ولفتت القناة ١٣ الإسرائيلية، مساء اليوم، إلى أن اعتماد آلية الحوالات البنكيّة، جاء بطلب من الاحتلال لتجنب إحراج الحكومة الإسرائيلية، عبر صور حقائب النقود الداخلة إلى القطاع مع كل دفعة تقدم لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، والتي تثير انتقادات واسعة بالتزامن مع اقتراب موعد انتخابات الكنيست.

وتأتي زيارة العمادة لمدينة غزة بعد يوم واحد من مغادرة الوفد المصري الذي يلعب دور الوساطة في محادثات التهدئة بين الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة والاحتلال الإسرائيلي.

وفي هذا السياق، ذكر التلفزيون الرسمي الإسرائيلي (كان)، مساء اليوم، أن حركة حماس اشترطت على الجانب الإسرائيلي، عبر الوسيط المصري، إيجاد حل لأزمة المياه في قطاع غزة، وطالبت بإقامة خزان مياه للمساعدة على سد حاجات أهالي غزة.

وبحسب "كان"، فإن حماس طابت كذلك بتوسيع مساحة الصيد، فيما يصر الجانب الإسرائيلي على وقف جميع فعاليات مسيرات العودة بما في ذلك الحراك البحري ونشاطات الإرباك الليلي، والتوقف عن إطلاق البالونات المفخخة والحارقة والقذائف الصاروخية من القطاع باتجاه مناطق الـ٤٨.

وكان العمادي قد قال في آخر زيارة له لقطاع غزة، إن المنحة القطرية سيتم تخصيصها لمشاريع إنسانية بالتنسيق والتعاون الكامل مع الأمم المتحدة، مشيرا إلى أنه ستكون هناك مشاريع لمساعدة الأسر الفقيرة وتحسين وتطوير مشاريع الكهرباء وخدمة القطاع الصحي بغزة.

ونفى العمادي ما تم الحديث عنه بأن الهدف من المنحة "هو الهدوء مقابل الدولار، ومن أجل كسر الشعب الفلسطيني والتشكيك في مصداقيته وفي فصائل المقاومة"، وأكد أن "هذا غير صحيح".

وكانت حماس، قد أعلنت نهاية كانون الثاني/ يناير الماضي، عن رفضها لتسلم الدفعة الثالثة من أموال المنحة القطرية، ردا على "سلوك" الحكومة الإسرائيلية، ومحاولتها "التملص من تفاهمات التهدئة"، التي رعتها مصر وقطر والأمم المتحدة.

يذكر أن اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة، وقّعت، نهاية الشهر الماضي، اتفاقا مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، لتنفيذ مشروع "النقد مقابل العمل"، القاضي بتوفير فرص عمل "مؤقتة" للآلاف من العمّال وخريجي الجامعات، العاطلين عن العمل في القطاع، وذلك بع رفض حركة حماس تسلم أموال المنحة.

وبيّنت اللجنة أن المشروع "سيوفر فرص عمل مؤقتة لآلاف الخريجين الجدد والعمال، في مختلف القطاعات كالصحة والتعليم والزراعة والإسكان والبلديات، والقطاع الخاص والإعلام".

ويبلغ عدد المستفيدين من برنامج التشغيل نحو "١٠ آلاف من الخريجين الجدد والعمّال المهرة في غزة"، بحسب اللجنة، وينص الاتفاق على أن "تقدّم اللجنة القطرية مبلغ (١٣) مليون دولار أمريكي لصالح وكالة الغوث، للبدء بتنفيذ مشاريع البرنامج".

ومن المقرر أن توقع اللجنة القطرية خلال الأيام المقبلة "اتفاقية شبيهة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بإجمالي مبلغ ٧مليون دولار أميركي"، دون ذكر المزيد من التفاصيل حول هذه الاتفاقية.

وتأتي هذه الاتفاقيات، بحسب اللجنة، استكمالا لـ"مذكرة التفاهم التي وقعها العمادي، رئيس اللجنة، مع منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية، جيمي ماكغولدريك، نهاية شهر كانون الثاني/ يناير الماضي".

ونصت مذكّرة التفاهم على تقديم مبلغ يقدّر بـ"٢٠ مليون دولار لمدة عام، لصالح تنفيذ برنامج النقد مقابل العمل، لمصلحة الفلسطينيين بغزة، على أن يتم تنفيذ هذه المشاريع بالتنسيق الكامل مع اللجنة القطرية"، وفق اللجنة.

اسرائيل تبدأ بازالة السياج الشائك المحاذي للجدار الفاصل على الحدود

الحياة - ٢٠١٩/٣/١١

باشرت قوات الاحتلال الاسرائيلي منذ الصباح بازالة السياج الشائك القديم المحاذي للجدار الفاصل على الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة والذي اقامته قبل مدة قبالة بوابة فاطمة وصولا حتى بلدة عديسة، في ظل اقفال الجيش اللبناني للطرق المقابلة للجدار الفاصل.

وتتم ازالة السياج وسط اجراءات امنية مشددة اتخذها الجيش اللبناني وقوات "يونيفيل" في المنطقة، ويقوم العشرات من جنود الاحتلال بمؤازرة الجرافات بازالة السياج الذي يبلغ طوله نحو كيلومترين. وفق "الوكالة الوطنية للاعلام" الرسمية.

وحضر قائد القطاع الشرقي في "يونيفيل" الجنرال انطونيو روميرو لوسادا للاطلاع على سير الاعمال التي يقوم بها العدو الاسرائيلي على الحدود، مقابل بلدة كفركلا، ورفعت قوات الاحتلال كاميرات مراقبة فوق الجدار الأسمنتي موجهة نحو الأراضي اللبنانية من الجهة المقابلة لبوابة فاطمة حتى سهل الخيام في ظل انتشار للجيش و"يونيفيل" من جهة واجراءات امنية مشددة من الجهة الثانية.

كما واستانفت قوات العدو الاسرائيلي اعمال شق الطريق وتوسيعها في الحرج المؤدي الى موقع هونين العسكري ورفع سواتر ترابية بواسطة جرافة عدد ٢ وبوكلين عدد ١ وشاحنة عدد ٢، في الجهة المقابلة لبلدة مركبا– قضاء مرجعيون.

نتنياهو يتوعد حماس بـ"عملية واسعة النطاق" في قطاع غزة

فرانس برس - ٢٠١٩/٣/١١

حذر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو حركة حماس التي تسيطر على قطاع غزة الأحد من أن إسرائيل لن تتردد في شن "عملية واسعة النطاق" في غزة، بعد أن باتت المواجهات شبه يومية بين إسرائيل والفلسطينيين في القطاع.

وفي تصريح أدلى به قبل اجتماع الحكومة الاسبوعي، أشار نتنياهو إلى أنه رغم أن "فصائل مارقة" كانت وراء "الاستفزازات" الأخيرة في غزة، إلا أنها "لا تعفي حماس" من المسؤولية.

وأضاف "لقد سمعت أشخاصا في غزة يقولون إنه بما أننا وسط حملة انتخابية، فإنه من المستبعد شن عملية واسعة النطاق"، في إشارة إلى الانتخابات التي ستجري في ٩ نيسان/ ابريل.

وقال "أود أن أقول لحماس: لا تعتمدوا على ذلك. سنفعل كل ما هو ضروري لإعادة السلام والهدوء إلى سكان المناطق الحدودية مع غزة، والجنوب بأكمله".

وأعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي أن طائراته شنت غارات على مواقع لحركة حماس في غزة في ساعة مبكرة من الأحد ردا على إطلاق صاروخ من القطاع سقط في الأراضي الإسرائيلية.

وجاء في بيان للجيش أن "طائرات مقاتلة قصفت العديد من الاهداف العسكرية في مجمع لحماس في شمال قطاع غزة، إضافة إلى زورقين لحماس".

وأضاف البيان أن الضربات جاءت ردا على إطلاق صاروخ من غزة في ساعة متأخرة السبت "وبسبب مواصلة أعمال العنف المنطلقة من القطاع باتجاه إسرائيل".

وسقط الصاروخ في حقل في منطقة اشكول الإسرائيلية دون أن يتسبب بأضرار أو إصابات.

وأفاد مصدر أمني في حماس أن موقعا للحركة في شمال قطاع غزة أصيب، كما أصيب زورقا صيد غرب دير البلح الواقعة في وسط القطاع.

ونفى المصدر ما ذكره جيش الاحتلال أن الزورقين اللذين تعرضا للقصف تابعين للجناح العسكري في حماس.

كما أوضح المصدر أيضا أن الضربات الإسرائيلية لم توقع اصابات.

ويطلق فلسطينيون في غزة بالونات تحمل مواد متفجرة باتجاه الأراضي الإسرائيلية، كما يهاجمون خاصة أيام الجمعة السياج الحدودي بين إسرائيل والقطاع، ما يقابل برد إسرائيلي.

وكان جيش الاحتلال أعلن السبت أنه شن العديد من الضربات على مواقع لحماس في غزة ليلة الجمعة السبت، ردا على إطلاق قذيفة من القطاع الجمعة.

واستشهد ٢٥٣ فلسطينيا على الأقل بنيران إسرائيلية منذ ٢٠١٨، غالبيتهم في إطلاق نار خلال تظاهرات أسبوعية على الحدود، والآخرون بقذائف دبابات إسرائيلية أو غارات ردا على أعمال عنف من غزة، في حين قتل جنديان إسرائيليان في الفترة نفسها.

وخاضت إسرائيل وحماس التي تسيطر على القطاع المحاصر منذ أكثر من عقد، ثلاث حروب منذ ٢٠٠٨.

موقع عبري يزعم: تفاهمات لاحتواء التوتر في الاقصى وغزة وهي كالتالي

وكالة سما ـ ٢٠١٩/٣/١١

كشفت مصادر اسرائيلية بان رئيس الموساد يوسي كوهين ومستشار الأمن القومي الإسرائيلي مئير بن شبات قد نجحا في وقف التدهور حول محيط غزة الأسبوع الماضي وفي منطقة باب الرحمة في القدس.

وجاء احتواء الازمة من خلال سلسلة من الاتصالات اجراها كوهين وبن شبات مع القاهرة والأردن، توصلا من خلالها إلى ترتيبات مع حركة حماس في قطاع غزة، ومع السلطة الفلسطينية في رام الله والوقف الإسلامي في القدس.

ووفقا لزعم الموقع الاستخباري الاسرائيلي "ديبكا" فقد جاءت التفاهمات التي تم التوصل اليها حول باب الرحمة كما يلي:

١. قبلت الأردن الموقف الاسرائيلي الذي يعتبر باب الرحمة ليس مكانا للعبادة، واقترحت اسرائيل ان يفتح باب الرحمة الذي كان مغلقا منذ فترة طويلة للزيارات .

٢. اسرائيل ابلغت الاردن انها لن تسمح بتغيير الوضع القائم في القدس حتى لو احتدمت المواجهات.

وزعم الموقع العبري ان الحكومة الاردنية وافقت على الموقف الإسرائيلي، مما ساهم في عودة الهدوء خاصة وان الجمعة الماضية قد مرت بهدوء في الاقصى.

اما فيما يتعلق بقطاع غزة:

وفقا للموقع العبري فقد تعهدت حركة حماس للوفد المصري الذي قام بجولات مكوكية بين غزة وتل ابيب بالاتي:

١. تم وقف "الارباك الليلي للشبان والاضطرابات على السياج حول قطاع غزة.

٢. في المرحلة الثانية، سيتوقف إطلاق البالونات الحارقة وقالت حماس للوفد المصري إن ذلك سيكون تدريجيا وسيستغرق بضعة أيام حتى يتوقف إطلاق البالونات بشكل كامل.

٣ – تم تفكيك وحدة الكاوشوك.(التي تشعل اطارات على طول السياج).

٤. تلتزم حماس بوقف إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون من قطاع غزة إلى إسرائيل. كما تلتزم حماس بتطبيق وقف إطلاق الصواريخ على التنظيمات الأخرى في قطاع غزة.

٥. سفير قطر محمد العمادي يزرو قطاع غزة لكنه لن يجلب المال. وسيقدم العمادي لقادة حماس الخطط التي عمل بها مع مبعوث الأمم المتحدة للشرق الأوسط نيكولاي مالدانوف فيما يتعلق بقطاع غزة .

وقد وافق رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو على هذه الترتيبات، التي تم تنفيذها بالفعل. ختم الموقع الاستخباري.

هكذا ستتعامل الأحزاب الإسرائيلية مع حماس حال فوزها بالانتخابات

عربي ٢١ . ٢٠١٩/٣/١١

أجرى يهوناتان غوتليب الكاتب الإسرائيلي في موقع القناة السابعة التابع للمستوطنين استطلاعا في برامج الأحزاب السياسية الإسرائيلية حول قطاع غزة، وما هي النظرة التي تحكمها في مستقبل الوضع هناك، وتراوحه بين اتفاق سلام أم سياسة الاغتيالات.

وأضاف في تقرير مطول ترجمته "عربي٢١" أنه "منذ تطبيق خطة الانفصال عن غزة من جانب واحد عام ٢٠٠٥، فإن الوضع الميداني آخذ بالتدهور عاما بعد آخر، وقد طرح موضوع غزة نفسه على البرامج الانتخابية الإسرائيلية بصورة لافتة".

حزب أزرق–أبيض المكون من الجنرالات الثلاث "بيني غانتس، وموشيه يعلون، وغابي أشكنازي" قال في برنامجه الانتخابي، إنه "غير مستعد لدفع أموال إلى حماس، لكنه سيوافق على إدخال مساعدات إنسانية تصل إلى سكان قطاع غزة، والحزب ينوي أن يوصل رسائل لسكان القطاع بأن يفهموا أن السبب في عدم توفر

ظروف حياة مريحة لهم هو حماس، ولذلك ينوي تكثيف المساعدات الإنسانية للفلسطينيين مقابل المس بصورة قاسية بحماس، على أن يتم ذلك من خلال مظلة إقليمية واسعة".

أما حزب الليكود برئاسة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، فلم يرسل تصوره للوضع القائم في القطاع.

حزب "كلنا" برئاسة موشيه كحلون وزير المالية قال إن "رئيسه عارض خطة الانفصال عن القطاع، ولكن بعد تنفيذها دعم خطة الجدار الحديدي القاضية بانفصال نهائي عن القطاع، والحزب يطالب أن تستهدف إسرائيل بيد قوية كل من يحاول المس بسيادتها من قطاع غزة، وتعزز العناصر المعتدلة للإسهام في التطوير الاقتصادي والاجتماعي في غزة".

حزب اليمين الجديد برئاسة نفتالي بينيت وزير التعليم، قال إنه "عرض خطة يمينية لقطاع غزة في كل المجالات، من بينها إخضاع حماس بعكس ما تقوم به الحكومة الإسرائيلية من دفع أموال لحماس، وفي حال تم تعيينه وزيرا للحرب في الحكومة القادمة، فإنه لن يمنح حماس فرصة الاحتفال، وسيبدأ المسلحون بالاختفاء خشية من الاغتيال".

حزب العمل برئاسة آفي غاباي، قال إنه "لن يحتمل بعد اليوم استمرار البالونات الحارقة والطائرات الورقية والعبوات الناسفة وإشعال الحرائق، في حين أن ردود الجيش الإسرائيلي ليست دقيقة حتى الآن ضد حماس، الحركة هي سيدة البيت في غزة، والمسؤولة عن كل ما يحدث فيها، والحزب سيبادر لتنفيذ خطوات سياسية ومشاريع تطويرية اقتصادية وإنسانية في غزة".

حزب ميرتس اليساري برئاسة تمار زيندبيرغ، قال إن "تدهور الوضع الميداني في غزة لمواجهة عسكرية ليس مصلحة إسرائيلية، كما أن رئيس الحكومة الذي يعاني تحقيقات بالفساد ويمر بحملة انتخابية، ليس لديه تفويض أخلاقي بالذهاب لحروب جديدة في غزة، الحل في غزة يمر عبر تسوية شاملة تشمل وقف العنف وإعادة الإعمار وإزالة الحصار، وبعد كل ذلك الدخول بمفاوضات مع القيادة الفلسطينية لإنجاز تسوية سياسية شاملة".

حزب شاس الديني برئاسة الوزير آريه درعي عضو المجلس الوزاري للشؤون الأمنية والسياسية، فضل أن يدلي بدلوه في المجالس الأمنية والسياسية المختصة، وليس عبر وسائل الإعلام.

حزب يهودت هاتوراه قال إن "الحزب ليس لديه موقف أمني سياسي خاص به، وإنما يعتمد على الجيش والأجهزة الأمنية ورئيس الوزراء، وفي التصويت الخاص بأي قرارات تخص غزة يلتزمون بقرارات الحاخامات".

حزب يسرائيل بيتنا برئاسة أفيغدور ليبيرمان وزير الحرب السابق، قال إن "حماس طالما ترفع رأسها في مواجهة إسرائيل، فإن ذلك يجعل كل المبادرات السياسية تتنحى جانبا، اليوم يجب حسم المعركة عسكريا في غزة والضفة الغربية من خلال استئصال موارد حماس الثلاثة: الإيديولوجيا، والتمويل، والعمليات، من خلال الاغتيالات الموجهة لقادة حماس، وتقليص المستحقات المالية لمنفذي العمليات، ووقف الأموال القطرية لحماس، وسن قانون إعدام المسلحين، ووقف إعادة جثامين منفذي العمليات لعائلاتهم، وهدم منازل المسلحين".

حزب هوية برئاسة موشيه فيغلين، قال إن "إسرائيل أنفقت منذ توقيع اتفاق أوسلو حتى اليوم أكثر من تريليون شيكل، وهي أكثر من ١٢% من الموازنة الحكومية في كل عام، الحل في غزة يتمثل في الاغتيال السريع لقادة حماس، وتحويل مبالغ مالية لسكان غزة المعنيين بالهجرة من خلال عطاءات سخية".

العلاقات التجارية محور زيارة روحاني للعراق

رويترز - ٢٠١٩/٣/١١

وجه الرئيس الإيراني حسن روحاني انتقادات حادة للتدخل العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط يوم الاثنين في بداية أول زيارة رسمية للعراق تهدف إلى دعم النفوذ الإيراني في العراق وتعزيز العلاقات التجارية.

وتبعث الزيارة برسالة قوية إلى واشنطن وحلفائها في المنطقة مفادها أن إيران ما زالت تقوم بدور قوي التأثير في السياسة العراقية والمنطقة في مواجهة العقوبات الأمريكية.

ونقل التلفزيون الرسمي الإيراني عن قوله قبل مغادرته لبلاده يوم الاثنين إن إيران مصممة على تعزيز علاقتها الأخوية مع العراق.

ونقلت وكالة مهر شبه الرسمية للأنباء عنه قوله قبل المغادرة إن تلك العلاقات "لا يمكن مقارنتها بعلاقات العراق مع دولة محتلة مثل أمريكا المكروهة في المنطقة".

وأضاف "لا يمكن نسيان القنابل التي أسقطها الأمريكيون على العراق وسوريا ودول أخرى في المنطقة".

وقالت وكالة الجمهورية الإسلامية الإيرانية للأنباء إنه سيتم خلال الزيارة التي تستمر ثلاثة أيام التوقيع على سلسلة من الاتفاقيات في مجالات مثل الطاقة والنقل والزراعة والصناعة والصحة.

وقال روحاني في مطار مهر أباد بطهران "إننا مهتمون بشكل كبير جدا بتعزيز علاقاتنا مع العراق ولا سيما التعاون في مجال النقل... لدينا مشروعات مهمة سيتم بحثها خلال هذه الزيارة".

وذكر مكتبا الرئاسة ورئاسة الوزراء في العراق أن روحاني سيزور مزارا شيعيا في حي الكاظمية ببغداد قبل مراسم الاستقبال الرسمية.

قال مسؤول إيراني كبير يرافق روحاني لرويترز "العراق قناة أخرى لإيران لتفادي العقوبات الأمريكية الجائرة... هذه الزيارة ستوفر فرصا للاقتصاد الإيراني".

ويعاني الاقتصاد الإيراني من صعوبات منذ أن قرر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في مايو أيار الماضي الانسحاب من الاتفاق النووي الموقع في ٢٠١٥ بين إيران وست قوى كبرى وأعاد فرض العقوبات على طهران مما دفع قادتها لمحاولة توسيع نطاق العلاقات التجارية مع دول الجوار.

وكانت عقوبات مفروضة على إيران من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة قد رفعت بموجب الاتفاق في ٢٠١٦ مقابل تقييد البرنامج النووي الإيراني.

وقالت إدارة ترامب إن الاتفاق متساهل أكثر من اللازم وأخفق في كبح برنامج الصواريخ الباليستية وتدخل إيران في صراعات إقليمية مثل سوريا واليمن.

وحاولت باقي الدول الموقعة على الاتفاق النووي إبقاءه قيد التنفيذ بعد انسحاب واشنطن لكن العقوبات الأمريكية أفلحت إلى حد كبير في إثناء شركات أوروبية عن العمل مع إيران.

ووعد الأوروبيون بمساعدة الشركات على إنجاز الأعمال مع طهران طالما ظلت ملتزمة ببنود الاتفاق النووي.

وهددت طهران بالانسحاب من الاتفاق إلا إذا تمكنت القوى الأوروبية بشكل واضح من حماية مصالحها الاقتصادية.

"صفقة القرن" المهمة المستحيلة

د.سليم الزعنون ـ مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية . مارس/ ٢٠١٩

ملخص تنفيذي

تواجه خطة السلام الأمريكية "صفقة القرن"، أربعة تحديات رئيسية تجعل من الصعوبة بمكان، نجاحها في إرساء حالة دائمة من السلام والاستقرار في المنطقة، على الرغم من تطبيقها فعلياً من على أرض الواقع من جانب واحد، الأول تقويض المفاهيم التقليدية في صناعة السلام، والثاني اضطراب النظام الدولي، والثالث تراجع الرغبة الإسرائيلية في السلام، والرابع عدم قدرة الدول العربية لدعم خطّة سياسيّة دون تسوية القضية الفلسطينية .

وفقاً لهذا المنظور لم تتمكّن واشنطن من إيجاد مظلة دولية أو إقليمية تسنّد الصفقة وتقنع الطرف الفلسطيني بالتعاطي معها، إن التطبيق العملي لصفقة القرن على أرض الواقع من جانب واحد، يترك تداعياته السلبية على ثلاث مستويات: أولاً وقبل كل شيئ على المستوى الإسرائيلي، ثانياً على مستوى دول الإقليم، وثالثاً على المستوى الفلسطيني.

بيدّ أن الواقع الحالي يوفر لإسرائيل نافذة لفرص استراتيجيّة نادرة، إدارة إمريكية داعمة ومساندة، ودول عربية على استعداد للمساعدة في ايجاد حل للنزاع، والقضية الفلسطينية في آخر سلم الاهتمامات الدولية والإقليمية، على إسرائيل والمجتمع الدولي استغلال هذه الفرصة للانفصال عن الفلسطينين سياسياً واقتصادياً وديمغرافياً وجغرافياً، وايجاد تسوية شاملة، مثل هذه الخطوة تشكل مصلحة إسرائيليّة بالدرجة الأولى، وإنّ لم يتم استغلال هذه الفرصة في الوقت الراهن فإن الأمور ستبدو أكثر تعقيداً في المستقبل.

مقدمة

منذ تولي الإدارة الأمريكية الحالية الحكم عام ٢٠١٦ وهي تتحدث عن خطة غامضة للسلام في الشرق الأوسط، ولم تعلن حتى اللحظة عن تفاصيل خطتها لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، باستثناء تسريبات إعلامية وتصريحات متناثرة، وتم تأجيل الإعلان عن الخطة أكثر من مرة، مؤخراً تم تأجيل الإعلان عنها لما بعد الانتخابات الإسرائيلية في إبريل القادم، وبعد ذلك تكون الانتخابات الأمريكية قد اقتربت، ومن المحتمل أن يتم تأجيلها لبعد الانتخابات الأمريكية في ٢٠٢٠.

من الناحية العملية اتخذت واشنطن مجموعة من الإجراءات تؤشر إلى تطبيق الصفقة على أرض الواقع من جانب واحد، إلا أن فرص نجاحها في تحقيق حالة دائمة من السلام والاستقرار تواجه مجموعة من التَّحديات، كما أنّ تطبيقها بالإكراه يترك تداعيات سلبية على الفاعلين الرئيسين، بيد أن الواقع الراهن يفتح نافذة فرص إذا تم استغلالها، سيؤدي إلى إعادة توجيه المسار.

أولاً: التَّحديات المُحيطة بصفقة القَرن

تواجه خطة السلام الأمريكية "صفقة القرن"، على الرغم من تطبيقها فعلياً على أرض الواقع من جانب واحد، أربعة تحديات رئيسية تجعل من الصعوبة بمكان، نجاحها في إرساء حالة دائمة من السلام والاستقرار في

المنطقة: الأول تقويض المفاهيم التقليدية في صناعة السلام، الثاني اضطراب النظام الدولي، الثالث عدم القدرة العربية لدعم خطّة سياسيّة دون تسوية القضية الفلسطينية، الرابع تراجع الرغبة الإسرائيلية في السلام.

١. تقويض المفاهيم التقليدية في صناعة السلام

تبنت إدارة "ترامب" نهج تفاوضي مخالف للإدارات الأمريكية السابقة، والتي كانت تُشرك الإسرائيليين والفلسطينيين في المفاوضات، وتضع الخطوط العريضة، وتترك لطرفي الصراع أن يقرروا ويتفقوا حول التفاصيل، إن النهج التفاوضي الجديد لإدارة ترامب قائم على ركيزتين أساسيين:

الأول، نهج السلام "من الخارج إلى الداخل"، أي إدارة مفاوضات مع الدول العربية وتطبيع العلاقة مع إسرائيل، تحت بند مواجهة إيران، على أمل أن تمارس الدول العربية نفوذها على الفلسطينيين من أجل دفع السلام في الشرق الأوسط.

الثاني، سياسة الإكراه التام، وإجبار الفلسطينين على القبول، من خلال تشكيل الواقع على الأرض، في موضوع القدس، واللاجئين، والمستوطنات، وإجرءات عقابية كتخفيض المساعدات، واغلاق المكاتب الدبلوماسية، ووفقاً لـ سياسة الإكراه فإن الإدارة الأمريكية لم تَكُن تُراهن على النجاح في تحقيق تسوية، فقد حققت أهدافها بالفعل على أرض الواقع، ولم يعد هناك شيء لعرضه أو التفاوض عليه مع الفلسطينين.

النهج التفاوضي الجديد للإدارة الأمريكية ساهم في تعزيز الطريق المسدود في العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية، وعمق من حالة الجمود، على خلفية رفض الفلسطينيين إجراء محادثات مع مسؤولي الإدارة، ومن الناحية العملية كان لهذه الخطوات تأثير سلبي على قدرة الولايات المتحدة على قيادة عملية سياسية ناجحة.

٢. اضطراب النظام الدولي

تختلف البيئة الدولية الراهنة عن مثيلتها في تسعينات القرن الماضي، والتي في إطار تم عقد مؤتمر مدريد وتوقيع اتفاق أوسلو، قبل أكثر من ربع قرن، كانت الولايات المتحدة تهيمن على قمة النظام الدولي، بما أهلها لفرض رؤيتها على القوى الدولية الأخري، بينما النظام الدولي الراهن يشهد حالة من التغيير، منذ ولاية أوباما بدأت الولايات المتحدة بالتراجع عن التزاماتها الدولية، في تحمل أعباء الهيمنة على النظام الدولي، وتبنت سياسة "القيادة من الخلف"، وتعزز هذا الاتجاه مع ولاية ترامب، ليس فقط في تعزيز الاتجاه نحو المصالح الداخلية، والانسحاب التدريجي من الشرق الأوسط، بل زعزعة بنية العلاقات عبر الأطلسي مع الاتحاد الأوروبي، إلى جانب الحرب الاقتصادية مع الصين، وتوتر العلاقات مع روسيا، وفي المنظور الأوسع للنظام الدولي صعدت الصين وروسيا كقوى منافسة للولايات المتحدة على قمة النظام، ولم تعد واشنطن قادرة على فرض سياساتها على الساحة الدولية، أو العمل في تحالفات لتنفيذ رؤيتها لحل الأزمات.

الاتحاد الأوروبي، توجد حالة من الخلاف العميق بين بروكسل وواشنطن، وقد أعلن قادة الاتحاد الأوروبي بأن العلاقة بين أوروبا والولايات المتحدة يجب إعادة تقييمها، وبدأ الاتحاد الأوروبي يتبنى مواقف ورؤى مخالفة للرؤية الأمريكية خاصة في الملف الإيراني والصراع الإسرائيلي الفلسطيني، نظراً لذلك أصدرت دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس الأمن بياناً مشتركاً بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٨ تؤكد على أن أي خطة سلام

تتجاهل "المعايير المتفق عليها دوليا" والقائمة على حل الدولتين على حدود ١٩٦٧ مع القدس عاصمة مشتركة "ستواجه الفشل".

روسيا، إرتفعت حدة التوترات خلال الفترة الأخيرة بين واشنطن وموسكو، ووصلت العلاقة بينهما نقطة منخفضة، والاتجاه المحتمل هو تفاقم التوتر، بما في ذلك احتمال زيادة العقوبات المفروضة على روسيا، وعدم قدرتهما على التوصل إلى توافقات، سواء بشأن قضايا في الشرق الأوسط أو قضية أوروبا الشرقية، وتعارض موسكو توجهات واشنطن فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط، وتبنت توجه مخالف فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، حيث استضافت الفصائل الفلسطينية، ودعت إلى محادثات سلام بين الفلسطينين والإسرائيلين، وتعارض صفقة القرن للتسوية، واشار وزير خارجيتها إلى أن "هذه الصفقة سوف تدمر ما تم تحقيقه حتى الآن" مضيفاً.. "إننا نرى الخطر الأكبر في الموقف الأمريكي الذي يهدف إلى الترويج لنهج أحادي، وكسر الأساس القانوني لحل المشكلة الفلسطينية".

الصين، اعتبرت وثيقة "استراتيجية الأمن القومي الأمريكي" عام ٢٠١٧، الصين للمرة الأولى باعتبارها تُشكل تحدي للولايات المتحدة، وبالإضافة إلى النزاع التجاري، فإن التوتر بين البلدين آخذ في الارتفاع، بسبب حصول الصين على الأسلحة من روسيا، والمساعدات الأمريكية لتايوان، والصراع من أجل السيطرة على بحر الصين الجنوبي، وبدأت بكين في منافسة واشنطن بالشرق الأوسط، لتأمين مصالحها الاقتصادية، وتعمل على صياغة سياسة منسقة مع موسكو في قضايا مثل إيران وكوريا الشمالية، وتبنت رؤية لتسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث طرحت عام ٢٠١٣ مبادة لتسوية النزاع مكونة من ٤ نقاط، وأكد السفير الصيني في يوليو ٢٠١٨ أن بلاده ستعيد طرح مبادرتها للسلام، ويشكل ذلك بديلاً عن صفقة القرن.

وفقاً لهذا المنظور يوجد الآن حالة من عدم اليقين بشأن وضع الولايات المتحدة في الساحة الدولية، وقدرتها على فرض رؤيتها في العديد من القضايا على المسرح العالمي، وفي هذا الإطار لم تتمكن واشنطن من خلق حالة من الإجماع الدولي على خطة ترامب للسلام "صفقة القرن"، وبدت مواقف القوى الدولية معارضة، بما يدفع واشنطن لتنفيذ الخطة بشكل أحادي دون الحصول على الحد الأدني من الإجماع الدولي.

٣. عدم القُدرة العربية لدعم خطّة سياسيّة دون تسوية القضية الفلسطينية

تعيش الدول العربية منذ بداية العقد الحالي، معركة وجودية في مواجهة سلسلة من التهديدات الإقليمية والداخلية، إيران وتركيا، والحروب الأهلية في بعض الدول العربية، وتعاظم الإرهاب، والإخوان المسلمين، وداخلياً التوترات الاقتصادية، والأيدلوجية، والثقافية.

غيَّرت هذه التهديات خريطة المصالح الإقليمية، ودفعت الدول العربية إلى تغيير سلم أولوياتها تجاه القضية الفلسطينية، وإسرائيل، فوجدت نفسها في اتساق مصالح مع إسرائيل لمواجهة التهديدات المشتركة، في إطارها تحولت إسرائيل وبشكل تدريجي من "مشكلة" إلى جزء رئيسي من الحل للمشاكل التي تعترض المنطقة، وانعكس ذلك في ارتفاع منسوب العلاقات العربية الإسرائيلية، في المقابل تم إقصاء القضية الفلسطينية إلى قاع سلم الأولويات العربية.

وعلى الرغم من ذلك إلا أن القضية الفلسطينية لا تزال تحظى بمكانة فريدة شعبياً، مع وجود عوائق تمنع الدول العربية من الموافقة على صفقة القرن، وتجبرها على الانتظام خلف الفلسطينين، لعدة اعتبارات:

أي حل أو تقارب مع إسرائيل لا يتضمن تسوية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، يتطلب ثمناً داخلياً وإقليمياً، ومن الصعب على الزعماء العرب تعريض أنفسهم للخطر ودفع الثمن السياسي المترتب على أي حل أو تقارب مع إسرائيل دون ايجاد تسوية للقضية الفلسطينية.

أولاً: داخلياً، لا زال الرأي العام العربي يدعم مطالب الفلسطينيّين دعماً تامّاً، ومعارض لأي حل أو علاقة مع إسرائيل قبل تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وفي ضوء التَّحديات الداخلية للدول العربية كالقوى المعادية والمحرضة، والتراجع الاقتصادي، والتغيرات الاجتماعية والتكنولوجية السريعة، من الصعب قبول حلول تؤدي إلى تدهور الوضع الداخلي، وزعزعة الإستقرار.

إضافة إلى أن مصر والأردن وهم أكثر ارتباطاً بالقضية الفلسطينية، لن يعبروا عن مرونة على أي خطة تؤثر على مصالحهم القومية، في ضوء خشية مصر من تبعية غزة الاقتصادية لها، بشكل يجعلها مشكلة مصرية لا إسرائيلية، وخشية الأردن من آثار صفقة القرن على تغيير تركيبتها الديمغرافية إذ أن نسبة الأردنيين من أصل فلسطيني ما بين ٥٠-٧٠%.

ثانياً: إقليمياً؛ إن أي حل بدون تسوية القضية الفلسطينية، سيتم استغلاله من قبل إيران وتركيا من أجل المسّاس بشرعية الدول العربية واتهامها بالتخلي عن الفلسطينيين والمقدسات الإسلامية، نظراً لذلك فإن الدول العربية وخصوصاً السعودية في صراعها مع إيران، ومصر في تنافسها مع تركيا، غير قادرتان على أن تسمح لنفسيهما بتقديم مكاسب لإيران أو تركيا تتيح لهما مراكمة أرباح سياسية إقليمية على حسابهما.

أثراً لذلك لن تدعم الدول العربيّة أيّة خطّة سياسيّة، بما فيها صفقة القرن إذا كانت قريبة من موقف إسرائيل وبعيدة عن موقف الفلسطينيّين، وتؤشر تصريحات الأردن ومصر والسعودية الداعمة للموقف الفلسطيني، ورافضة لصفقة القرن، باعتبارها لم تتسق مع القرارات الدولية، والاتفاقيات السابقة إلى فشل سياسة واشنطن القائمة على جلب "السلام من الخارج إلى الداخل"، وتبدّيد التوقّعات بأن تساعد الدول العربيّة في تليين الموقف الفلسطينيّ، وفي المحصلة لم تتمكن الإدارة الأمريكية من العثور على جهة عربية جدية تتعامل بشكل جدي مع مخرجات "صفقة القرن"، وفشلت في تشّكيل مظلة إقليمية تسنّد المخطط وتقنع الطرف الفلسطيني بالتعاطي مع الصفقة.

٤. تراجع الرغبة الإسرائيلية في السلام

تدرك الحكومة الإسرائيلية أنه لا يمكن التوصل إلى تسوية شاملة مع الفلسطينيين في هذه المرحلة، لأسباب متعددة، منها: غياب قيادة فلسطينية موحدة قادرة على التوصل إلى اتفاقيات وتطبيقها؛ مع استناد الحكومة الإسرائيلية إلى ائتلاف يميني يعارض أية اتفاقية تشترط حل الدولتين.

وانعكس ذلك في تراجع حاد في الرغبة الإسرائيلية للسلام مقارنة بالماضي، سواء على المستوى الشعبي، أو على المستوى السياسي، شعبياً أظهر استطلاع رأي أجرته جامعة تل أبيب في اغسطس الماضي أن ٩% فقط من

الإسرائيليين يريدون من حكومتهم إعطاء الأولوية للتوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين في عام ٢٠١٩، وجاءت تصريحات المستوى السياسي ما بين نتنياهو "خطة ترامب للسلام ليست ضرورة ملحة"، ووزيرة العدل "بأن الخطة مضيعة للوقت".

نظراً لذلك تتموضع الحكومة الإسرائيلية في الوقت الراهن في الحيّز المريح المسمّى "وضعاً قائماً"، وهو حيّز لا يستوجب اتخاذ قرارات صعبة بل مواصلة إدارة الصراع مع الفلسطينين، باعتباره ساحة ثانوية مقارنة بالتهديد على الجبهة الشمالية.

ثانياً: التَّداعيات السَّلبية للتطبيق الأحادي للصفقة

عملياً يتم تطبيق صفقة القرن على أرض الواقع؛ من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل، ويترك ذلك إنعكاساته السلبية على إسرائيل بالدرجة الأولى، ودول الإقليم في مستوى ثاني، والفلسطينين بدرجة ثالثة.

١. على مستوى إسرائيل

على عكس ما يعتقد البعض بأن إسرائيل الفائز الأول من تطبيق صفقة القرن، إلا أنها تترك انعكاساتها السلبية عليها في اتجاهين:

أ. الانزلاق نحو واقع الدولة الواحدة.

التطبيق العملي للصفقة يُعمق من سيطرة إسرائيل على الضفة والقدس، حيث تم سن قانون تنظيم الاستيطان بأثر رجعي للمستوطنات غير القانونية، ويعتبر تطبيق القانون شكل من أشكال الضم القانوني، وفي إطاره تم طرح مقترحات في "الكنيست الإسرائيلي" لفحص عملية ضم أجزاء من الضفة إلى إسرائيل، ويترتب على ذلك تشكيل واقع معقد جديد في صلبه عدم القدرة على الانفصال عن الفلسطينين، بما يضع إسرائيل أمام خيار الدولة الواحدة، الذي يشمل احتمالين:

الأول، دولة بحقوق متساوية لليهود والفلسطينيين، وهذا يقضي على فكرة الدولة يهودية.

الثاني دولة من دون حقوق متساوية، وهذا يقضي على فكرة إسرائيل دولة ديمقراطية وأخلاقية، والأخطر الانزلاق نحو دولة واحدة بأغلبية عربية، بما يُعرض استمرارية الدولة الإسرائيلية للخطر، لذلك من الأفضل لإسرائيل الانفصال عن الفلسطينيين سياسياً وديمغرافياً وجغرافياً، وفق خيار "دولتين لشعبين".

ب. هدم فكرة الاحتلال النظيف.

إن عدم تحقيق تسوية سياسية يقبلها الفلسطينيون، سيؤدي إلى زعزة السلطة الفلسطينية باعتبارها سلطة مسئولة، وقادرة على العمل والتعاون مع إسرائيل لحفظ الاستقرار، والقيام بواجباتها المدنية تجاه السكان، بما يرفع من فرص اندلاع العنف في الضفة، واستغلال قوى إقليمية كتركيا وإيران لحركتي حماس والجهاد الإسلامي للتصعيد ضد السّلطة الفلسطينية وإسرائيل، وفي هذه الحالة تضطر إسرائيل إلى التدخل الأمني والعسكري في الضفة، بما يرفع من التكلفة الاقتصادية، والأمنية والعسكرية.

أثراً لذلك فأن تطبيق صفقة القرن على أرض الواقع له تأثير سلبي على إسرائيل، على المدى القصير يهدم فكرة الاحتلال النظيف ويرفع التكلفة، وعلى المدى البعيد يهدد فكرة ديمقراطية ويهودية الدولة، إن ضمان الوجود دولة

يهودية وديمقراطية، وفي ذات الوقت تنعم بالأمن والاستقرار يتطلب إيجاد حل يأخذ في الاعتبار وجود الفلسطينيين وحقوقهم.

٢. على مستوى الإقليم

التَّداعيات على المستوى الإقليمي تأتي في اتجاهين، الأول في ميزان الصراع الإقليمي، والثاني في ميزان محاربة الإرهاب.

أ. في ميزان الصراع الإقليمي

بدء تطبيق صفقة القرن على أرض الواقع بدون تسوية القضية الفلسطينية، يعطي فرصة لإيران وتركيا من أجل المساس بشرعية الدول العربية واتهامها بالتخلي عن الفلسطينيين والمقدسات الإسلامية، ويراكم النقاط في الصراع الإقليمي لصالح إيران وتركيا، في الصراع مع السعودية ومصر على التوالي، وفي هذا الإطار بدء الإعلام التركي وإعلام الإخوان المسلمين في الترويج إلى أن الزعماء العرب باعوا القدس من أجل مواجهة إيران، بما يؤدي الى تحريض الرأي العام العربي، وشحن المعارضة والتنظيمات المتطرفة ضد الأنظمة العربية.

ب. في ميزان محاربة الإرهاب

تؤشر التجربة التاريخية إلى استغلال التنظيمات المتطرفة القضية الفلسطينية كحجة ومسوغ لتبرير أعمالها، فقد شكلت مسألة القدس وفلسطين ركائز أساسية في أدبياتها، ومع البدء في تطبيق صفقة القرن على الأرض، صدرت العديد من البيانات من تنظيمات متطرفة كالقاعدة، وداعش، وحركة الشباب المجاهد، وحركة "حسم" الذراع العسكري للإخوان المسلمين في مصر، وحركة تحرير الشام في سوريا، وجميعها دعت إلى العمل من أجل القدس، وفي هذا السياق سوف تعمل التنظيمات المتطرفة على استغلال الظروف للعمل في ثلاثة اتجاهات:

الأول، استغلال الظروف لإعادة هيكلة ذاتها والتبلور في إطار القضية الفلسطينية خاصة وأن تنظيم مثل القاعدة يريد العودة والسيطرة على المشهد مرة أخرى، وتنظيم داعش يريد مسوغات جديد لإعادة بناء الذات.

الثاني، استغلال الوضع من أجل العمل ضد الأنظمة القائم، فحركة حسم ذراع الإخوان المسلمين أكدت في بيانها على أن القدس لن تحرر قبل تحرير القاهرة، وحركة "هيئة تحرير الشام" أكدت أن الطريق إلى القدس يمر عبر المدن السنية في سوريا.

الثالث، ستعمل التنظيمات المتطرفة على استعلال الموضوع كمسوغ للتجنيد، ثم يتم توجيه المجندين نحو القيام بعمليات في مناطق أخرى وأهداف مختلفة في دول العالم، تحت شعار المساس بالمقدسات الإسلامية.

وفقاً لهذا المنظور فإن تطبيق صفقة القرن من جانب واحد، سيضعف موقف الدول العربية المعتدلة في صراعها الإقليمي مع تركيا وإيران، من جانب آخر يوفر البيئة الخصبة لإعادة تفعيل التنظيمات المتطرفة، باتخاذ موضوع المقدسات ركيزة للعمل العنيف سواء ضد الأنظمة أو على المستوى الأوسع.

٣. على المستوى الفلسطيني

بدء تطبيق صفقة القرن، وما ترتب عليها من نقل السفارة الأمريكية للقدس، وتصفية موضوع اللاجئين، والتجفيف المالي للسلطة الفلسطينة، ووقف العمل الدبلومسي، يؤدي إلى زعزعة السلطة واستقرارها، ويفتح المجال أمام حركتي حماس والجهاد الإسلامي لتنفيذ مخطتهما لتفعيل أعمال العنف في الضفة الغربية، بهدف المسّاس بإسرائيل وبالسّلطة الفلسطينيّة.

ثالثاً: نـافـذة الـفُـرص

يوفر الوضع الراهن لإسرائيل نافذة لفرص استراتيجيّة نادرة: إدارة أمريكية مؤيدة واعمة، ودول عربية رائدة مستعدة للتعاون معها والإسهام في عملية تسوية النزاع مع الفلسطينين، وفقدان القضية الفلسطينية أهميتها في سياسات الشرق الأوسط والمنظومة الدولية، هذه الأوضاع تمكّن إسرائيل من اتّخاذ خطوات فعالة في الموضوع الفلسطيني، وإن لم تتمكن والمجتمع الدولي من استغلال هذه الفرصة لإنجاز اتفاق سياسي قائم على تسوية القضية الفلسطينية، فإن الأمور ستبدو أكثر تعقيداً في المستقبل.

بالارتكاز على الواقع الراهن، يمكن لإسرائيل والولايات المتحدة ممارسة سياسة مبادرة ونشطة من أجل ايجاد حلول خلاقة، بمشاركة الفلسطينين، بدلاً من سياسة الإكراه، والتي لها تداعياتها الخطيرة على إسرائيل والإقليم، سياسة قائمة على انفصال إسرائيل السياسي والديمُغرافي والجغرافي عن الفلسطينين وفقاً لحل الدوليتين ويُشكل ذلك مصلحة إسرائيلية أولاً لعدة اعتبارات:

أولاً: سيمنع انزلاق إسرائيل نحو واقع الدولة الواحدة، الذي سيقضي على فكرة يهودية وديمقراطية الدولة، أو دولة بتركيبة ديمغرافية لصالح الفلسطينين.

ثانياً: تصميم واقعاً سياسياً أمنياً أكثر استقراراً، يساعدها في تحقيق رؤية دولة يهودية ديمقراطية، آمنة، وترسيم حدودها، ومواجهة التَّحديات الإقليمية، وتحسن من مكانتها الدولية.

ثالثاً: يحسن من قدرتها على استغلال الفرص الكامنة في عقد علاقات رسمية مع الدول العربية، لمواجهة التهديدات المشتركة.

الخاتمة:

من غير الممكن أن تنجح الإدارة الأمريكية في قيادة عملية سياسية ناجحة، تُمكّنها من إرساء حالة دائمة من السلام والاستقرار، نتيجة مجموعة مركبة من التَّحديات، كما أنّ التطبيق الأحادي لصفقة القرن يترك تداعياته السلبية والخطيرة على الفاعلين الرئيسيين، بيدَّ أن الوضع الدولي والإقليمي والفلسطيني الراهن يفتح نافذة فرص إن لم يتم استغلالها فإن الأمور ستبدو أكثر تعقيداً في المستقبل، على إسرائيل والولايات المتحدة ممارسة سياسة مبادرة ونشطة من أجل ايجاد حلول خلاقة، قائمة على انفصال إسرائيل السياسي والاقتصادي والديمُغرافي والجغرافي عن الفلسطينين، وفقاً لحل الدوليتين، ويشكل ذلك مصلحة إسرائيلية أولاً وقبل كل شيئ.

من كامب ديفيد إلى صفقة القرن

سامح راشد . العربي الجديد . ٢٠١٩/٣/١١

تحل بعد أيام الذكرى الأربعون لإبرام معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية. وفي هذه الأيام أيضاً، تجري استعدادات أميركية وعربية، لتهيئة الأجواء من أجل طرح ما يطلق عليها "صفقة القرن" لإنهاء القضية الفلسطينية، وطي أصعب صفحات ملف الصراع العربي الإسرائيلي نهائياً.

بين "كامب ديفيد" و"صفقة القرن"، جرت مياه كثيرة في النهر، لكن "السلام" عند الإسرائيليين ظل عصياً مراوغا. بدأ قبل أربعين عاماً مخرجا اضطرارياً من مأزق هزيمة سياسية ومعنوية قبل أن تكون عسكرية. وها هو يؤول إلى شعارٍ يخفي وراءه تصفيةً مُقنَّنة لحقوق الفلسطينيين، بعدما لم يعد لدى إسرائيل ما تخشاه عربياً.

خلال هذه العقود الأربعة، وقعت تغيرات جذرية في مفهوم السلام ومضمونه ومحفزاته عند العرب والإسرائيليين. عندما عرض السادات السلام مع إسرائيل ورفضه العرب، كان مفهوم السلام المقصود ينصرف إلى إنهاء الاحتلال وإعادة الأرض المغتصبة في مقابل إنهاء حالة الحرب ودرجة ما من التعامل والتعايش. في التجربة المصرية، لم يكن سلاماً بتجلياته التطبيعية، بقدر ما كان إنهاءً لحالة الحرب بعد انتفاء أسبابها. وتبلور في "كامب ديفيد" مبدأ "الأرض مقابل السلام"، قبل أن يقبله الفلسطينيون والعرب بعدها بعشر سنوات في مؤتمر مدريد.

بعد أربعين عاماً، تطوّر المفهوم من السلام والتعايش المتبادل المرهون برد الحقوق وإعادة الأرض إلى سلامٍ مطلوبٍ لذاته، منفصلٍ عن أسبابه والجذور التي جعلته مفتقَداً في السابق. وتطوّر المضمون من إنهاء حالة الحرب، عبر مقايضة الأرض بالسلام، إلى تثبيت حالة اللاحرب على أساس توفير الأمن لإسرائيل، لكي تقدّم هي السلام، فصارت إسرائيل من طالبة للسلام ملتزمة بشروطه ومتطلباته إلى مانحة له، تضع هي شروطها، لكي تمنّ به على العرب.

لم يأت ذلك التحول الجذري من فراغ، ولم يحدث فجأة. ففي مدريد، قبل العرب تجزئة المسارات وتقسيم قضايا الصراع بين ثنائية ومتعدّدة الأطراف. كما قبلوا دمج الفلسطينيين في الوفد الأردني. وتم غرس البذور الأولى لمنهجية تأجيل القضايا المعقدة، وهي الأهم والأخطر، والبدء بالمسائل التي يسهل التفاهم حولها.

وفي اتفاق أوسلو، كان المنعطف التاريخي نحو التخلي العربي/ الفلسطيني عن التمسّك باستعادة الأرض، وقبول حلول جزئية وصيغ تفكّك القضية. ولم يكف إخفاق "أوسلو" لإقناع الدول العربية بفشل هذا المنطق التجزيئي، فدخلوا في سلسلةٍ طويلةٍ من المحاولات ليس لتصحيح مسار "أوسلو" وإنما فقط لتنفيذه، على الرغم من أنه أصلاً تفاهمات مرحلية فلسفتها إثبات الالتزام المتبادل بالسلام والأمن كتجربة اختبارية إلى حين بلورة حلول نهائية.

الآن، جاءت إدارة أميركية متطرّفة وعنصرية، تريد تقنين ما انتهت إليه "أوسلو" من فشل، وتحاول تصفية القضية الفلسطينية باتفاق رسمي ومباركة عربية. لذا تتظاهر بعض الدول العربية أمام الرأي العام لديها برفض "صفقة القرن"، وبعضها الآخر يُنكر وجود صفقة أساساً.

بينما المواقف العملية تتراوح بين قبولٍ صامتٍ وترحيبٍ خفي. وليس أدل على ذلك من ردود الفعل الخجولة على الخطوات التحضيرية التي تقوم بها إدارة ترامب، تمهيداً لتطبيق الصفقة، من نقل السفارة الأميركية إلى القدس، ثم وقف تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، ومنع المخصصات المالية للفلسطينيين، إلى إغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، وتجميد حساباتها المصرفية وطرد السفير الفلسطيني. ولم تُقدم الدول العربية على أي خطوةٍ أو تحرّك عقابي، أو حتى احتجاجي، على تصرّفات الإدارة الأميركية تجاه الفلسطينيين.

"صفقة القرن" نتيجة منطقية لمقدمات متراكمة على مدار أربعة عقود، فقد انتهت من الوجود فكرة "الأرض مقابل السلام"، ولم تعد لإسرائيل حاجة في صيغة "الأمن مقابل السلام"، بعد أن صار أمنها أولوية عربية. بالتالي، أصبح المطروح هو السلام في حد ذاته وكفى، وإسقاط كل ما وراء ذلك السلام من تاريخ وحقوق واستحقاقاتٍ كانت، حتى الماضي القريب، ثوابت ومقدّسات.

الأرض الفلسطينية.. محور صراع مفتوح

نبيل السهلي - عربي ٢١ - ٢٠١٩/٣/١٠

أراضي فلسطين هي الأساس التي تقف عليها المشاريع الصهيونية، لإحداث التغيير الديموغرافي لصالح اليهود، وإن عملية امتلاك الأراضي الفلسطينية هي العامود الفقري في استراتيجية الكيان الصهيوني السكانية والاقتصادية والسياسية. وقد وضع لها أسسا منظمة ومؤسسات تنفيذية تعمل بدقة وبشتى الوسائل المتاحة، التي تصل إلى حدود ارتكاب المجازر البشعة والإجلاء القسري والاستيلاء على الأرض.

وقد انطلقت سياسة تهويد الأرض من تحويل المُلكية العربية إلى ملكية يهودية تسجل باسم الشعب اليهودي كملكية عامة، وعدم جواز نقل الملكية، حيث نص دستور الوكالة اليهودية في مادته الثالثة على ما يلي: "تستملك الأراضي كملك لليهود وتسجل باسم صندوق رأس المال القومي اليهودي، وتبقى مسجلة باسمه إلى الأبد، كما تظل هذه الأملاك ملكاً للأمة اليهودية غير قابلة للانتقال". وتبعاً للنشاط الذي قامت به المؤسسات الصهيونية، وفي مقدمتها الصندوق القومي اليهودي، استطاعت الحركة الصهيونية استملاك ١٤٢٥ ألف دونم حتى صدور قرار التقسيم في عام ١٩٤٧. وبعد قيام الكيان الصهيوني في أيار/ مايو ١٩٤٨، استمرت الحكومات "الإسرائيلية" المتعاقبة في مصادرة الأراضي التي بقيت بحوزة ١٥١ ألف فلسطيني صمدوا في وطنهم. وعلى الرغم من الأقلية العربية أصبح مجموعها نحو ١,٥ مليون فلسطيني خلال العام ٢٠١٩، وتمثل نحو ٢٠ في المئة من سكان "إسرائيل"، بيد أنها لا تملك سوى ٢ في المئة من إجمالي المساحة التي أنشئت عليها في عام ١٩٤٨.

قبل ٤٣ عاماً، وبالتحديد في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٧٦، وبعد ٢٨ عاماً في ظل أحكام حظر التجول والتنقل، وإجراءات القمع والإرهاب والتمييز العنصري، والإفقار وعمليات اغتصاب الأراضي وهدم القرى، والحرمان من أي فرصة للتعبير أو التنظيم، هبّ الشعب الفلسطيني في جميع المدن والقرى والتجمعات العربية في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ ضد الاحتلال الصهيوني. وقد اتخذت الهبة شكل إضراب شامل ومظاهرات شعبية عارمة، فيما أعملت خلالها قوات الاحتلال قتلاً وإرهاباً للفلسطينيين العزل إلا من حب الوطن.

عملية امتلاك الأراضي الفلسطينية هي العامود الفقري في استراتيجية الكيان الصهيوني السكانية والاقتصادية والسياسية. وقد وضع لها أسسا منظمة ومؤسسات تنفيذية تعمل بدقة وبشتى الوسائل المتاحة،

شهداء يوم الأرض مشاعل نور

لقد أدى إطلاق النار من قبل جنود الاحتلال إلى استشهاد ستة فلسطينيين، هم: الشهيدة خديجة شواهنة، والشهيد رجا أبو ريا، والشهيد خضر خلايلة (من أهالي سخنين)، والشهيد خير أحمد ياسين (من قرية عرَّابة)، والشهيد محسن طه (من قرية كفركنا)، والشهيد رأفت علي زهدي (من قرية نور شمس واستُشهد في قرية الطيبة)، هذا إضافة لعشرات الجرحى والمصابين، فيما بلغ عدد الذين اعتقلتهم قوات الاحتلال الصهيوني أكثر من ٣٠٠ فلسطيني.

وكان السبب المباشر لهبّة يوم الأرض هو قيام السلطات الصهيونية بمصادرة نحو ٢١ ألف دونم من أراضي عرّابة وسخنين ودير حنّا وعرب السواعد وغيرها، لتخصيصها للمستوطنات الصهيونية في سياق مخطّط تهويد الجليل. ويشار هنا إلى أن السلطات الصهيونية قد صادرت خلال الأعوام ما بين ١٩٤٨ و١٩٧٢ أكثر من مليون دونم من أراضي القرى العربية في الجليل والمثلث، إضافة إلى ملايين الدونمات الأخرى من الأراضي التي استولت عليها السلطات الصهيونية، بعد سلسلة المجازر المروّعة التي ارتكبها جيش الاحتلال وعمليات الإبعاد القسّري التي مارسها بحق الفلسطينيين عام ١٩٤٨.

فهبّة يوم الأرض ليست وليدة صدفة، بل كانت ردة فعل طبيعية على مجمل الوضع الذي يعانيه الشعب الفلسطيني في أرضه المحتلة جراء سياسات الاحتلال التهويدية منذ عام ١٩٤٨. وقد شارك الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، وكذلك اللاجئون في أماكن تواجدهم، بحراكات عديدة لدعم هبة أهلهم في داخل الخط الأخضر، ليصبح يوم الأرض بعد ذلك مناسبة وطنية فلسطينية وعربية، ورمزاً لوحدة الشعب الفلسطيني في الداخل الفلسطيني والشتات.

ويلحظ المتابع أن منطقة الجليل الفلسطيني حافظت رغم كافة السياسات الصهيونية (إلى حد ما) على أغلبيتها العربية، مع أنها المكان الذي أمعنت فيه دولة الاحتلال في تطبيق سياسة التهويد لمحاولة فرض يهوديتها، فأعلنت السلطات الصهيونية في أوائل عام ١٩٧٥ خطة لتهويد الجليل تحت عنوان: مشروع "تطوير الجليل عام ٢٠٢٠"، وهي الخطة التي تعتبر من أخطر ما خططت له حكومة "إسرائيل"؛ إذ اشتملت على تشييد ثماني مدن صناعية في الجليل، مما يتطلب مصادرة ٢٠ ألف دونم من الأراضي العربية، ذلك أن نظرية الاستيطان والتوسع توصي بألا تُقام مظاهر التطوير فوق الأراضي المطورة، وإنما فوق الأراضي البور والمهملة، وهي التسميات التي تُطلق على الأراضي التي يملكها العرب. وفي هذا السياق، طبقت السلطات الصهيونية عدة قوانين لعزل الأقلية العربية عن محيطها العربي، كما سيطرت السلطات الصهيونية على القسم الأكبر من أراضي العرب في داخل الخط الأخضر.

طبقت السلطات الصهيونية عدة قوانين لعزل الأقلية العربية عن محيطها العربي، كما سيطرت السلطات الصهيونية على القسم الأكبر من أراضي العرب في داخل الخط الأخضر

الأرض محور الصراع

في حين يشكل العرب ٢٠ في المئة من سكان "إسرائيل" أي نحو مليون ونصف المليون عربي فلسطيني، فإنهم لا يستحوذون إلا على ٢ في المئة من المساحة التي أنشئت عليها "إسرائيل". وقد شكّلت عملية تهويد الجليل، ولا تزال، هدفاً من أهداف الحركة الصهيونية. فقد حدد بن غوريون هذا الهدف بقوله: "الاستيطان نفسه هو الذي يُقرر ما إذا كان علينا أن نُدافع عن الجليل أم لا". وتبعا لذلك، احتلت "إسرائيل" عام ١٩٤٨ أراضي واسعة من منطقة الجليل، وتمت إقامة ٣٥٠ مستوطنة فيها. وبرر الصهاينة عملية الاستيلاء على الأراضي بأنها أراضٍ للغائبين، لكن لم تقتصر عملية التهويد على أراضي الغائبين، وإنما تمت السيطرة المباشرة على "أملاك" حكومة الانتداب البريطاني، وتقدر هذه الأراضي بحوالي مليونين إلى ثلاثة ملايين دونم. لكن "إسرائيل" لم تكتفِ بتلك

الأراضي، وإنما امتدت يدها إلى أراضي الفلسطينيين الذين بقوا في أراضيهم. وكان العرب يملكون حتى عام ١٩٤٨ حوالي ١٣ مليون دونم من أصل ٢٧ مليون دونم، بينما سيطرت الحركة الصهيونية على ١,٥ مليون دونم.

وستبقى أراضي فلسطين محور صراع مفتوح؛ لأنها الركيزة الأهم لإقامة المستوطنات والقيام بعملية الإحلال الديموغرافي والتهويد في نهاية المطاف.

قوننة احتلال الأرض

أصدرت السلطات الصهيونية منذ عام ١٩٤٨ قوانين متعددة من أجل شرعنة السيطرة على الأرض الفلسطينية، ومنها: قانون الغائب، وقانون الأراضي البور، والمناطق المغلقة. وبهذا تمكنت السلطات الصهيونية من السيطرة على حوالي مليون دونم من أخصب الأراضي العربية. ومنذ تولي نتنياهو سدة الحكم في "إسرائيل"، تم إصدار عدة قوانين للحد من التواصل الديمغرافي العربي بين المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ والمحتلة عام ١٩٦٧، واعتمدت المؤسسة الإسرائيلية عدة سياسات لمحاولة فرض يهودية الدولة، حيث تمت عملية مبرمجة لتهويد الأماكن التاريخية العربية، ناهيك عن تهويد المقدسات، وفي المقدمة منها المساجد والكنائس، وتركزت عملية التهويد في منطقتيْ الجليل والنقب في شمال وجنوب فلسطين المحتلة، بغرض فرض يهودية الدولة على أكبر المناطق مساحة ضمن حدود فلسطين التاريخية.

لقد أصبح "يوم الأرض" يوماً وطنياً فلسطينياً بامتياز، حيث يحيي الشعب الفلسطيني على امتداد فلسطين التاريخية (٢٧،٠٠٩ كيلومتر مربع) وفي الشتات؛ تلك الذكرى. فهبة "يوم الأرض" في ٣٠ آذار/ مارس عام ١٩٧٦ كانت بمثابة منحى جديد لتكريس وحدة الشعب الفلسطيني من أجل الدفاع عن أرض أجداده، والعمل لعودة اللاجئين الفلسطينيين وطنهم الوحيد فلسطين.

القضية الفلسطينية على وقع التراجع الذاتي والهجوم المعادي

أحمد الحاج ـ أمد ـ ٢٠١٩/٣/١١

إنزلقت المفاهيم والمصالح نحو مربعات جديدة، مما أدى الى إحداث نقلات استراتيجية، اقليمية ودولية، وشرق أوسطية، امريكية جنوبية ولاتينية الى الاسيوية. نقلات تأخذ مجموعة دول نحو حروب اما بالوكالة وإما مباشرة، تزرع الفوضى وعدم الاستقرار على الصعيد العالمي، تؤدي الى انتاج محاور أيضا" ، تجنح نحو حروب باردة، واخرى ساخنة، كما غابت مفاهيم السيادة الوطنية والشرعية الدولية، وميثاق الامم المتحدة، محولة إياها الى مفهوم شريعة الغاب، وهيمنة قطب أو مجموعة أقطاب (حديثة الولادة) على مقدرات الشعوب والسعي للسيطرة عليها.

ونقرأ في القضية الفلسطينية وأزمتها الراهنة، من إتفاقية اوسلو وانسداد مشروعها ، الى الانقسام المدمر، وصولا" لسياسة تذويب منظمة التحرير الفلسطينية داخل مؤسسات السلطة، ورهانات (السلطة) الفاشلة التي رأت فيها آمالا" بحل القضية الفلسطينية كما غيبت الوحدة الداخلية، الوطنية، والمقاومة بكل أشكالها.

إن الحلول تعقد الوحدة الداخلية الوطنية الفلسطينية، الصحيح تحتاج تقديم أجوبة ناجعة حولها، الاجوبة على ما تقدم، أي ما يؤكد أن الصراع السياسي لاحداث نقلات استراتيجية للعمل الوطني الفلسطيني، تبدأ من إصلاح مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، واستعادة صفتها التمثيلية، كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، كما أن عليها (م.ت.ف) وضع برنامج وطني مكافح وعلى الارض الفلسطينية ، كما في المحافل الدولية، برنامج وطني عنوانه الشارع والحركة الجماهيرية، إذ أن السلطة أصبحت هياكل مفرغة من كل مضمون، سياسي واقتصادي، ولم تعد قادرة لا على إحداث تغييرات ايجابية عبر المفاوضات مع العدو الصهيوني، أو انهاء الانقسام، (لا نعفي حركة حماس) وعدم قدرتها على الغاء اتفاقية الشؤم اوسلو، عوامل الضعف هذه، زادت من تهميش القضية الفلسطينية، على الصعيد الاقليمي والدولي.

الصراع العلني بين فتح وحماس زاد من ضعف النظام السياسي الفلسطيني ، ما آلت اليه قضيتنا الوطنية، ضعف وتراجع على المستويين الاقليمي والدولي. لكن...حتى الان يمكن إعادة بنائه(النظام السياسي الفلسطيني) على اسس ديمقراطية.

تلك الارهاصات مكنت الادارة الامريكية والكيان الصهيوني، من الامعان في شطب حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، عبر تصويرها على أنها نزاعا" بين "طرفين"، وليس بين شعب تحت الاحتلال ودولة صهيونية تحتل أرض وشعب فلسطيني، كما أنها سعت وما زالت ، لنزع الصفة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني، عبر اختزالها بالسلطة الفلسطينية، الفاقدة لعوامل القوة، لتفاوضها على ما يتناسب و"امن الدولة العبرية" بعيون أمريكية، يتماهى ذلك مع دور إقليمي مساعد لتهميش حقوقنا الوطنية، ويحول الصراع مع العدو الصهيوني الى صراع مصطنع ،على أن العدو الحقيقي هو"ايران". الى جانب أن الدور الاوروبي غاب

تماما عن لعب أي دور ايجابي لحل الصراع عبر مفاوضات متوازنة، لسبب بسيط: ارتباط سياساته بالسياسة الامريكية، ودعم أغلب دوله (الاتحاد الاوروبي) للكيان الاسرائيلي.

السؤال الثاني: أين أصبحت القضية الفلسطينية؟

قضيتنا الوطنية باتت داخل منطقة تعج بالاضطرابات السياسية والحروب الطاحنة، بالتالي أصبحت في أدنى الاهتمامات الاقليمية العربية، بل من وجهة نظر أخرى باتت تشكل "عبئا" على رسميات عربية تابعة لواشنطن والاكتفاء بإيجاد حلول تشطب الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، في المقدمة منها عودة اللاجئين والقدس والحدود ، بدلا من كل ذلك، حكم ذاتي في بعض الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، وأحياء عربية من القدس الشرقية هي العاصمة السياسية، والحدود كل الحدود تحت السيطرة "الاسرائيلية"، أما الدول المنضوية تحت العباءة الامريكية، فعليها ضخ الاموال، لبناء اقتصاد مرتبط بالاقتصاد "الاسرائيلي" النيو ليبرالي الامريكي، والاهم توطين اللاجئين.....حيث هناك ٧ دول أوروبية واميركا الشمالية واسترالية، من بينها، على استعداد لتوطين الفلسطينيين اللاجئين.

ذلك ما يرسم للقضية الفلسطينية ، باختصار إنها صفقة القرن، "ماضية لشق الطريق الامريكي الصهيوني لادراجها ،تسوية وحيدة ،لا بديل، ترسم القادم للقضية الفلسطينية".

إن منظقتنا تعيش واقعا" مشابها" لعشية انتهاء الحرب العالمية الاولى، وما نتج عنها من تقسيمات جيوسياسية لمنطقتنا العربية، "اتفاقية سايكس بيكو"، اليوم يعاد تدويرالتغيرات الجيوسياسية بما يمكن ويضمن مصالح الاستعمار ، المتجدد، "الاميركي والاسرائيلي والاوروربي". واقع جديد يهدف تدمير الدولة الوطنية العربية، تلك أولى مهامه ، التغيير، من دول وطنية الى دول فاشلة، تنخرها امراض الاثنيات والعرقيات.

أولى الهجمات السياسية والاقتصادية والعسكرية للدولة الوطنية العربية ، أي المس بمكانة الدولة القطرية العربية وتماسها مع القضية الفلسطينية ، فكانت مصر،انتجت اتفاقيات كامب ديفيد، والهجمة الثانية تجلت في الغزو الاميركي للعراق وما تبعها من نتائج كارثية ، والثالثة حرب مركبة دولية واقليمية على سوريا وما زالت تعاني من آثارها.

انها دول ثلاث وطنية عربية تشكل العائق أمام اية تغييرات جيوسياسية، يعيق المشروع الامبريالي، ويهدد"أمن واستقرار اسرائيل"، بمعنى أن تحطيم هذه الدول الوطنية وتفتيتها لتصبح دولا" فاشلة، أو من خلال تغيير أنظمتها القائمة لتكون دولا" تابعة، عندها يمكن تمرير ما يرسم للمنطقة.

إن الواقع الفلسطيني العربي اليوم، وما يخطط له، يضعنا أمام تحديات المواجهة الحتمية لهذا المشروع الجديد المتجدد" صفقة القرن " ، مواجهة لا بد منها، تنهض بمشروع قومي عربي وطني بامتياز، مشروع يستنهض الجماهير العربية، باعتبارها القوة الوحيدة القادرة على المواجهة، وتعزز صمود ما تبقى من الدول الوطنية العربية.

العامل الفلسطيني، وموقف وطني داخلي موحد، الرافعة الاساسية الجامعة لنهوض شعبي جماهيري عربي مقاوم. نقطة أول السطر.

اليسار الفلسطيني: وهج التاريخ وضبابية المستقبل

سري سمور . وكالة معا . ٢٠١٩/٣/١٠

تحدثنا في المقال السابق(لماذا تراجع اليسار الفلسطيني؟!) عن نقطتين فيما يخص أزمة اليسار الفلسطيني وهما عدم وجود مراجعة للأيدولوجيا، وتراجع العمل العسكري، واستكمالا لمسألة الأيديولوجيا، لا بد أن أشير إلى أن القوميين يحسبون فلسطينيا ضمنا على اليسار، وغير الباحثين من أهل الاختصاص لا يتعبون أنفسهم في البحث عن الفروقات، أو فرز من هو يساري قومي عن قومي غير يساري...إلخ، وذلك إجمالا لارتباط القوميين بالتيار اليساري تاريخيا، وإن اختلفا في أكثر من مسألة، ولأن اليساري كما القومي غالبا ما يستخدم مصطلحات متشابهة ومفاهيم معينة مثل(رجعية...تقدمية..اشتراكية) وأيضا لأن (ج.ش) انبثقت عن حركة القوميين العرب، وهي أكبر وأبرز فصيل يساري فلسطيني، والدولتان اللتان حكمهما حزب البعث العربي الاشتراكي، نلحظ من اسم الحزب ارتباطا باليسار كما القومية، وهما كانتا قبلة القوميين واليساريين العرب، باستقطاب واضح نظرا للخلاف والقطيعة بين الأسد وصدام.

ثالثا: قراءة رغبوية للحالة الروسية.. وتأييد الولي الفقيه

ومن التعبيرات المشهورة فقهيا(ليّ أعناق النصوص) في إشارة لمن يحوّر النصوص ويحاول تكييفها وفق هواه أو رغبته أو رؤيته، وفي قراءة وتحليل اليسار الرغبوي نجد أن هناك حالة من(ليّ تفسير الحقائق والوقائع) لدوافع حنين إلى الماضي ربما ؛ فاليساريون مثلا–بلسان الحال لا لسان المقال– يرون أن الصليب المعلق في رقبة (فلاديمير بوتين) هو مطرقة ومنجل، ويغضون الطرف عن مباركة القس الروسي الأرثوذوكسي لعمليات الجيش الروسي، وأن روسيا بقيادة (أبو علي بوتين) هي أرثوذكسية–رأسمالية وليست ماركسية لينينية اشتراكية.

ويتغاضون أو يتجاهلون استعداد الروس للتواصل مع حركة حماس، على ما تحمله من أيديولوجيا، بتفضيل– بحكم واقع وحجم وقوة التأثير– واضح عن كافة حركات وفصائل اليسار، الذي يرى أن الصعود الروسي وتدخلاته في ملفات إقليمية ودولية، وارتفاع نبرة التحدي ضد الأمريكان، منذ بضع سنين، بعد فترة من التقوقع على الذات، بل حتى التحوّل إلى صدى للأمريكان، كما في فترة بوريس يلتسين، يراه اليسار –توهما أو مكابرة– عودة إلى البلشفية، ويبني على ذلك قراءة سياسية للواقع الدولي والإقليمي تحاول إلباس الروس ثوبا هم لم يعلنوا بالمناسبة أنهم سيلبسونه، بل إن الاتحاد السوفياتي كان قد قطع علاقاته مع الكيان العبري بعد نكبة ١٩٦٧ بينما ينسق الروس مع الكيان فيما يخص الوضع في سورية، ولا يظهرون ما كان السوفيات يظهرونه من لعب دور الحليف الاستراتيجي والصديق للشعوب المضطهدة والثورات وغير ذلك!

وإذا لم تجد هذا في الخطاب الرسمي لليسار فيمكنك تلمسه بجولة سريعة لحوارات بعض مثقفيه ونشطائه، ما يكتبون ويعلقون وما يتحدثون به في غير منبر إعلامي أو إلكتروني.

ومن المفارقات أنه مثلما لم يسارع اليسار إلى إجراء مراجعات صريحة وجريئة بعيد الحرب الباردة وتفكك المنظومة الاشتراكية السوفياتية، لسبب أو لآخر، فإن هذا (الصعود) وهذه الأجواء التي توحي بعودة الحرب الباردة، على ما يبدو، تغري اليسار بالاستمرار في عدم مراجعة حقيقية لما مضى من فكر وشعارات وقناعات.

ومن الغرائب المعاصرة، أن اليسار الذي قامت تنظيراته على نوع من (العلمنة الصارمة) ورفض أي دور حقيقي للمؤسسات الدينية ورجالها، يغازل ويدافع بقوة، بل بعض مثقفيه صاروا إلى حالة من التعصب في تأييد حاد لإيران؛ وإيران دولة تقوم على ولاية الفقيه أي المرجعية الدينية الشاملة، واليسار العربي لطالما انتقد دور (رجال الدين) وحتى غمز ولمز من قناة بعض المؤسسات كالأزهر، إضافة إلى انتقاداته الحادة للسعودية بسبب اعتناقه مبدأ ضرورة تهميش وتحجيم دور المؤسسة الدينية، كشرط وضرورة للمسيرة(التقدمية)!

وحقيقة لا يوجد أي دولة في العالم العربي والإسلامي، ولا أي جسم وكتلة سياسية، تقوم على أساس المرجعية الدينية ممثلة بالفقيه سوى إيران، التي ومنذ بضع سنين انبرى اليسار للدفاع عنها مما جعل الأمر مفرط في (السوريالية)؛ فطبيعي ومفهوم صداقة وتحالف على أعلى مستوى بين إيران وحماس والجهاد الإسلامي وحتى فتح، فالقوم على الأقل لم يبنوا أفكارهم ولم يقدموا أنفسهم كحالة مضادة للمرجعيات الدينية.

ومن درس في الجامعات الفلسطينية يتذكر كيف أن اليسار كان يعتبر الدعوة إلى ارتداء الحجاب نوعا من كبت ومصادرة الحريات وممارسة الوصاية؛ وهو الآن منافح قوي عن الدولة التي من أبرز معالمها التشادور للنساء ويحكمها فقهاء شيعة معممون!

ومهما برر اليسار هذا التوجه بالدفاع عن(محور المقاومة والممانعة) أو التصدي لما يعتبره هجمة إمبريالية بقيادة أمريكا وإسرائيل، فإن الشارع الفلسطيني لا و لم ولن يتقبل هذه التبريرات في ظل الظروف غير الطبيعية التي نقل فيها اليسار خنادق دفاعاته وقلب جوهر تنظيراته...وبالتأكيد كانت مصداقية اليسار ستكون أكبر لو فعل هذا قبل زمن...فالمراجعة ضرورة وليست ترفا.

رابعا:الأزمة المالية والتمويل

ما بين الفينة والأخرى تشتكي(ج.ش) وترفع صوتها بأنها تتعرض إلى مضايقات أو تقليصات لمخصصاتها من (م.ت.ف) بسبب مواقف سياسية معينة، وهذا يفتح مشكلة رئيسة من مشكلات اليسار وهي الأزمة المالية؛ فحتى بدون هذه التقليصات فإن أزمة اليسار تعود إلى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وما تلاها من توقف دعم بعض الدول العربية، وبالطبع الأجنبية لأنشطة اليسار.

وقد تحوّلت قطاعات من اليسار إلى العمل الأهلي المموّل، وصارت تحرص على صياغة(البروبوسال) وفق ما يقبله هذا الممول والذي هو دول أوروبية لها أجنداتها وشروط تمويلها، فصارت تلك القطاعات اليسارية حالة من (الأنجزة) الضخمة التي اجتاحت الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة ٦٧ بل صارت بعض تمظهرات الأنجزة مصبوغة بنشطاء اليسار، وهو أمر يتناقض مع تاريخهم وطرحهم الثوري، الذي استقطب سابقا عددا كبيرا من الشباب، والذي يعيب على الآخرين قبولهم دعما من قوى أو دول (رجعية)، وقد كُتبت مقالات تناولت بتذمر وانتقاد لهذه الظاهرة من باحثين وكتبة بعضهم محسوب بطريقة أو بأخرى على اليسار.

ولم يستطع اليسار إيجاد قنوات تمويل تحفظ له شيئا من المرونة، وتعدد الخيارات، ولعلنا نلاحظ مثلا غياب اليسار اللافت عن أنشطة وتحركات هي في صلب التنظير اليساري، وميدانه الذي ظل يصول ويجول فيه ردحا من الزمن، كموضوع قانون الضمان الاجتماعي مؤخرا.

فقبول التمويل الأوروبي حتى لمشروعات تخدم المواطنين، له أثمان سياسية باهظة، وهو يقيد المسار الثوري الذي كان اليسار يقول أنه يتبناه وينتهجه ويدعو الشعب الفلسطيني للسير فيه.

كما أن مصادر التمويل المكشوفة سواء مخصصات م.ت.ف أو ما يقدمه المانح الأوروبي، لا يمكن استخدامها لأغراض العمل العسكري، وكما قلت في المقال السابق بأن العمل العسكري شيء مركزي لاستمرارية وشعبية أي فصيل على الساحة الفلسطينية.

وهنا ثمة سؤال بدهي:ألا تعاني كل القوى والفصائل الفلسطينية أزمات مالية، ولا يقتصر الحال على اليسار فقط؟صحيح، وهذا أمر له تأثيراته السلبية فعلا، ولكن الفصائل والقوى الأخرى ربما لديها خيارات أوسع قليلا، أو لنقل ضيقة باتساع مقارنة مع حال اليسار، والذي –للمفارقة–قد يكون حاله من حيث الوفرة المالية نوعا ما أفضل من غيره، ولكنه يواجه أزمة مالية في ذات الوقت، لوجود القيود والاشتراطات وعدم توفر البدائل!

في المقال القادم إن شاء الله سأتحدث عن نقاط ومحاور أخرى تخص اليسار وفقدانه القدرة على منافسة القطبين.

الوضع الاستراتيجي الجديد لإسرائيل

جورج فريدمان . مجلة المستقبل العربي العدد (٤١٩) في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤

أعربت إسرائيل عن مخاوف جدّية حيال الاتفاق الأميركي . الإيراني الأولي الذي سيرفع من الناحية النظرية العقوباتِ المفروضة على إيران ويُوقف برنامجها النووي. هذا هو المأمول، لكنّ الأقل وضوحاً أسباب قلق الحكومة الإسرائيلية وكيف ستغيّر الوضعَ الاستراتيجي لإسرائيل.

الوضع الاستراتيجي الإسرائيلي ممتاز حالياً. فبعد سنتين من التوتر، تبقى معاهدة السلام التي وقّعتها مع مصر سارية المفعول. وسورية دولة غارقة في حرب أهلية تظلّ عصيّة على الحلّ. ربما ينشأ تهديد إرهابي ما لإسرائيل هناك، لكن تبلور أي تهديد استراتيجي غير ممكن. وفي لبنان، لا يظهر أن حزب الله يميل إلى شنّ حرب أخرى على إسرائيل. وبرغم تعاظم قدراته الصاروخية، يبدو أن إسرائيل قادرة على احتواء التهديد الذي يشكله من دون أن ينشأ عن ذلك تهديد استراتيجي للمصالح القومية الإسرائيلية. وعلى الأرجح أن النظام الأردني المتوافق مع إسرائيل سيصمد أمام الضغوط التي يمارسها عليه خصومُه السياسيون.

بعبارة أخرى، يظلّ الوضع الذي استجدّ منذ توقيع اتفاقيات كامب دايفيد قائماً. والجبهات الإسرائيلية في مأمن من هجوم عسكري تقليدي. أضف إلى ذلك أن الفلسطينيين منقسمون على أنفسهم؛ ومع أن الهجمات الصاروخية المتقطعة المنطلقة من غزة مرجَّحة، على قلّة فاعليتها، لا تشهد الضفة الغربية انتفاضة.

لذلك، انتفت التهديدات الوجودية لإسرائيل خلا واحداً وهو إمكانية تطوير إيران سلاحاً نووياً ونظام إيصال واستخدامهما في تدمير إسرائيل قبل أن يتسنّى لها أو للولايات المتحدة منعها من القيام بذلك. الواضح أن تسديد ضربة نووية لتل أبيب سيُنزل كارثة بإسرائيل. وقدرتها على تحمّل ذلك التهديد، مهما كان بعيد الاحتمال، همّ ضاغط عليها.

وفي هذا السياق، يتقدّم البرنامجُ النووي الإيراني على سائر أولويات إسرائيل الأمنية الأخرى. ويرى المسؤولون الإسرائيليون أنه ينبغي لحلفائهم، وبخاصة في الولايات المتحدة، مشاطرتهم وجهة النظر هذه، وهذا أمر يمكن تفهّمه كمبدأ استراتيجي. لكن لم يتضح كيف تنوي إسرائيل تطبيقه. ولم يتضح أيضاً كيف سيؤثر تطبيقه في علاقاتها مع الولايات المتحدة التي من دونها لا يمكن لإسرائيل أن تتعامل مع التهديد الإيراني.

إسرائيل مدركة أنه مهما كانت ظروفها الحالية مُرْضية، فهي ظروف متقلّبة، ولا يمكن التكهّن بها إلى حدّ ما. ربما لا تعتمد إسرائيل بشدّة على الولايات المتحدة في هذه الظروف، لكنها ظروف ربما لا تستمرّ إلى الأبد. وهناك وفرة من السيناريوهات التي بموجبها لن تكون إسرائيل قادرة على إدارة التهديدات الأمنية من دون مساعدة أمريكية. لذلك، فإن لإسرائيل مصلحة أساسية في المحافظة على علاقتها مع الولايات المتحدة وفي ضمان عدم تحول إيران إلى دولة تمتلك أسلحة نووية. وبالتالي فإن أي إحساس بأن الولايات المتحدة تتنصّل من التزامها بإسرائيل، أو أنها تسير في اتجاه ربما يسمح بصنع سلاح نووي إيراني، يمثّل أزمة. وينبغي أن يُفهم ردّ إسرائيل

على المحادثات الأمريكية . الإيرانية . انزعاج شديد من دون شجب صريح . في هذا السياق، ويتوجب دراسة الافتراضات التي بُني عليها ذلك.

أولاً: الأمر لا يقتصر على اليورانيوم

لا يظهر أن في حوزة إيران سلاحاً نووياً يمكن إيصاله في هذه المرحلة. إن تنقية اليورانيوم خطوة لازمة لكنها غير كافية بالمرّة لتطوير سلاح. يتطلّب السلاح النووي ما هو أكثر من اليورانيوم. يتطلب مجموعة من التقانات المعقدة، منها نظم كهربائية متطورة وأجهزة استشعار يبدو أنها خارج متناول الإيرانيين بالنظر إلى مقدار الوقت اللازم لكي يمتلكوا بالكاد كمية من اليورانيوم غير المخصَّب بالقدر الكافي. وإيران لا تمتلك ببساطة الوقود اللازم لإنتاج جهاز تفجير.

كما أنها لا تمتلك قدرة معلَنة على تحويل ذلك الجهاز إلى سلاح صالح للاستخدام. يتعين تصميم السلاح بأدنى قدر من التفاوت المسموح، وأن يكون متيناً بالقدر الكافي ليعمل حين إيصاله، وأن يكون صغير الحجم بما يكفي ليمكن إيصاله. ولكي يتم إيصال السلاح، يتعيّن تركيبه على صاروخ عالي الموثوقية أو على طائرة. وإيران لا تملك صواريخ موثوقة ولا طائرة ذات مدى يكفي لمهاجمة إسرائيل. والفكرة القائلة بأن الإيرانيين سيستغلّون الشهور الستة التالية في تسريع برنامجهم ليكملوا السلاح سرّاً ليست الطريقة المطلوبة للنجاح في ذلك.

ولكي يكون الجهاز سلاحاً، يتعين اختباره. والدول لا يمكن أن تفكر حتى في نشر أسلحة نووية من دون إجراء تجارب مكثفة تحت الأرض . لا لتعرف إن كانت تمتلك اليورانيوم ولكن لتتأكد من أن النظم البالغة التعقيد تعمل. لهذا السبب لا تستطيع هذه الدول تطوير سلاح سرّاً؛ وهي نفسها لن تعرف أنها تمتلك سلاحاً يمكن استخدامه من دون إجراء تجربة. والراجح أن التجربة الأولى ستفشل كما هو حال هذه الأمور. ومحاولة إجراء التجربة الأولى في هجوم عملاني ستثير رداً انتقامياً إلا أنها ستُفضي إلى فشل فقط.

لا ريب أن هناك استراتيجيات أخرى لإيصال سلاح في حال بنائه، منها استخدام سفينة لإيصاله إلى الساحل الإسرائيلي. ومع أن ذلك أمر ممكن، تستخدم إسرائيل نظام اعتراض بحرياً عالي الكفاءة، والولايات المتحدة تراقب الموانئ الإيرانية. والاحتمال ضئيل بأن تُبحر سفينة ولا يلاحظها أحد. ومصادرة سلاح نووي أو تفجيره في مكان ما سيثير غضب الجميع في شرقيّ البحر المتوسط، ويمهّد لضربة إسرائيلية معاكسة ويهدر سلاحاً.

وفي ما عدا ذلك، يمكن لإيران من الناحية النظرية إيصال سلاح نووي إلى إسرائيل براً. لكنّ أحجام هذه الأسلحة ليست صغيرة. يوجد شيء يسمى حقيبة نووية، لكنه اسم مضلل. فحجمها يفوق كثيراً حجم الحقيبة، بل إن بناء جهاز من هذا النوع أصعب كثيراً. وبالنظر إلى حجمه، فهو غير متين إطلاقاً. فلا يمكنك إلقاؤه في شاحنة ببساطة والسير به مسافة ٢٤٠٠ كم واجتياز نقاط التفتيش الجمركية ثم تفجيره. والعثور عليه ممكن بطرق عديدة، ولا سيما أثناء العبور إلى إسرائيل . وهناك طرق كثيرة لتعطيل هذه القنبلة التي تتطلب صيانة مكثفة. أخيراً، حتى لو افترضنا حيازة إيران سلاحاً نووياً، فإن استخدامه في ضرب إسرائيل سيقتل من المسلمين . ومنهم شيعة . بقدر ما سيقتل من الإسرائيليين، وهو عمل يشبه انتحار طهران جيوسياسياً.

ثانياً: ردّ ملطَّف

أحد الأسباب التي تُثني إسرائيل عن توجيه ضربة جوية، وأحد الأسباب التي جعلت الولايات المتحدة تُعرض عن توجيه ضربة هو أن الإمكانات المتاحة لإيران لتطوير سلاح نووي لا تزال بعيدة. والسبب الآخر هو صعوبة تسديد الضربة. فسلاح الجوّ الإسرائيلي أبعد مسافة كثيراً وأصغر حجماً كثيراً من أن يسدّد ضربات إلى منشآت متعددة في وقت واحد. وإذا نشر الإسرائيليون قواتهم في مواقع أمامية، فسوف يكتشفها الإيرانيون. كما أنه لا يمكن للإسرائيليين التمييز بين المواقع الحقيقية والمواقع التمويهية. وقد أمضى الإيرانيون سنين في تحصين منشآتهم، لذلك يُرجَّح ألاّ تكون الأسلحةُ العادية مناسبةً. والأدهى من ذلك أن تقييم الأضرار التي ستُحدثها الضربات . لمعرفة إن كانت المواقع قد دُمّرت أم لا . أمر بالغ الصعوبة.

لهذه الأسباب، لن يتم تنفيذ الهجوم من الجوّ ببساطة. سيقتضي هذا الهجوم قوات عمليات خاصة منتشرة على الأرض لمحاولة تحديد الآثار. وسينتج من ذلك مقتل أشخاص وأسرهم، هذا إذا كانت هذه العمليات ممكنةً أصلاً. وحتى في هذه الحالة، جلّ ما يمكن لإسرائيل أن تتأكد منه هو تدمير كافة المواقع التي اكتشفت أمرها، وليس المواقع التي لم تعرف الاستخبارات عنها شيئاً. سيرفض البعض هذا الاحتمال بحجة أنه مبالغة في تقدير القدرات الإيرانية. وهو زعم يصدر بشكل متكرر عن الجهات الأكثر تخوفاً من إمكانية بناء إيران سلاحاً نووياً ونظام إيصال. وإذا استطاعت امتلاك هذا النظام، ستحصّن مواقعه وتضلل عمليات جمع الاستخبارات بشأنه. ومع أن الولايات المتحدة أقدر من إسرائيل على شنّ هجوم أقوى كثيراً، لا يُعرف إن كان هذا الهجوم سيكون بالقوة الكافية. وعلى أي حال، ستبقى المشكلات الأخرى جميعاً ماثلة . موثوقية المعلومات الاستخبارية، والتحقق من تدمير المواقع.

لكن في النهاية، السبب الحقيقي لعدم شنّ إسرائيل هجوماً على المواقع النووية الإيرانية هو أن الإيرانيين لا يزالون بعيدين كل البعد عن امتلاك سلاح نووي. ولو أنهم كانوا قريبين من ذلك، لهاجمهم الإسرائيليون أياً تكن صعوبة ذلك الهجوم. ومن ناحية أخرى، رأى الأمريكيون فرصة في عدم حيازة الإيرانيين أسلحة نووية بعد وأن العقوبات تؤذيهم. وبالمثل، رأى الإيرانيون، الذين لا يستعجلون بناء سلاحهم وعلى دراية بالأذى الاقتصادي الذي نزل بهم، فرصة لتحسين موقفهم.

من وجهة نظر الأمريكيين، البرنامج النووي ليس القضية الأكثر إلحاحاً، مع أنهم يعرفون أنه يتعيّن وقفه. الشيء الذي يريده الأمريكيون تفاهم مع الإيرانيين يوازن دورَهم في المنطقة إزاء أدوار الدول الأخرى، ولا سيما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وكذلك إسرائيل وأن بقدر معيّن. وكما أسلفتُ، لا تزال الولايات المتحدة مهتمة بما يجري في المنطقة، لكنها لا ترغب في مواصلة استخدام القوة هناك. تريد واشنطن إقامة علاقات متعددة مع الجهات الفاعلة في المنطقة وليس مع إسرائيل والمملكة العربية السعودية فقط.

يمكن فهم الردّ الإسرائيلي على المحادثات الأمريكية . الإيرانية بهذه الطريقة. فالإسرائيليون لطّفوا ردهم في البداية لعلمهم بوضعية البرنامج النووي الإيراني. وحتى إذا بقي السلاح هاجساً مؤرقاً، فهو مشكلة ستتبلور على مدى أطول بكثير مما يُقرّ به الإسرائيليون علناً (بذل رئيس الوزراء الإسرائيلي جهوداً مُضنية لإقناع الولايات المتحدة بخلاف ذلك، لكنّه لم ينجح في خداعها). وبما أن كل فرص إخفاق الهجوم متوافرة، يقرّ الإسرائيليون بأن هذه

المفاوضات أنفع طريقة للتخلص من الأسلحة، وأنه إذا فشلت المفاوضات، لن يصبح موقف أي جهة أشد خطورة بسبب المحاولة. وستة شهور لن يكون لها تأثير.

ليس في وسع الإسرائيليين امتداح العملية ببساطة لوجود تهديد استراتيجي تنطوي عليه المحادثات في الحقيقة. إسرائيل معتمدة استراتيجياً على الولايات المتحدة، وهي لم ترتح يوماً لعلاقة واشنطن بالسعودية، لكن ليس في وسع الإسرائيليين فعل شيء حيال ذلك، ولهذا استوعبوا المسألة. لكنّهم يعرفون أن حصيلة المحادثات، إذا تكللت بالنجاح، ستعني ما هو أكثر من مقايضة برنامج نووي بتخفيف عقوبات، ستعني بداية اصطفاف استراتيجي مع إيران.

في الواقع، بقيت الولايات المتحدة في جانب إيران حتى سنة ١٩٧٩. وكما تُظهر مبادرة ريتشارد نيكسون حين انفتح على الصين، يمكن أن تُذعن الأيديولوجيا للواقع الجيوسياسي. فعلى أبسط المستويات، إيران بحاجة إلى استثمارات، والشركات الأمريكية تريد الاستثمار. وعلى مستوى أشدّ تعقيداً، إيران بحاجة إلى التأكد من أن العراق يعطف على مصالحها وأن أياً من تركيا وروسيا لا تستطيع تهديدها على المدى الطويل. ووحدها الولايات المتحدة يمكنها ضمان ذلك. ويريد الأمريكيون في الوقت عينه أن تكون إيران أشدّ قوة لاحتواء الدعم السعودي للثوار السنّة، وإرغام تركيا على تضييق سياساتها، وتذكير روسيا بأن القوقاز، وبخاصة أذربيجان، لا يواجه تهديداً من الجنوب، وأن في وسعه التركيز على الشمال. إن ما تسعى له الولايات المتحدة إنما هو تشكيل منطقة متعددة الأقطاب لتيسير تبلور استراتيجية توازنٍ قوى تحلّ محلّ القوة الأمريكية.

ثالثاً: إسرائيل في غضون عشر سنين

بدأتُ بالإشارة إلى مقدار الأمن الذي تنعم به إسرائيل حالياً. وعند النظر في سياق عشر سنين، لا يمكن لإسرائيل الافتراض بأن هذه التركيبة الاستراتيجية ستبقى على حالها. إن مستقبل مصر تحفّه الشكوك، وبروز حكومة مصرية معادية احتمال لا يُستبعَد تصوّره. ويظهر أنه سيكون مصير سورية التقسيم، كما لبنان. الآتي ليس واضحاً. ومعرفة إن كانت المملكة الأردنية الهاشمية ستبقى هاشمية أم أنها ستصبح دولة فلسطينية في غضون عشر سنين أمر يستحق التفكير. ومع أنه ليس في الجوار قوة عسكرية الآن، فقد تعافت مصر من كارثة في سنة ١٩٦٧ وتحوّلت إلى قوة عسكرية مهيبة في سنة ١٩٧٣. كان لها راع سوفياتي. وربما يتوافر لها راع في غضون عشر سنين.

إسرائيل الآن ليست بحاجة إلى الولايات المتحدة ولا إلى مساعدات أمريكية باتت تعني القليل مقارنة بسنة ١٩٧٣. إنها بحاجة إلى رمزية الالتزام الأمريكي وستبقى كذلك. لكن الخشية الإسرائيلية الحقيقية هي من تحوّل الولايات المتحدة عن التدخل المباشر إلى تلاعب أكثر دهاءً. وهذا يمثّل تهديداً لإسرائيل إن احتاجت يوماً إلى تدخل مباشر لا إلى تلاعب. لكنّ هذا الواقع يهدّد إسرائيل على المدى المنظور لأنه كلما تشعّبت علاقات الولايات المتحدة في المنطقة، ضعفت أهمية إسرائيل في استراتيجية واشنطن. وإذا حافظت الولايات المتحدة على علاقاتها بالسعودية وتركيا ودول أخرى، لن تعود إسرائيل دعامة السياسة الأمريكية وإنما واحدة من مكونات عديدة. وهذا هو خوف إسرائيل الحقيقي من هذه المفاوضات.

في النهاية، إسرائيل قوة صغيرة وضعيفة. وضعف جاراتها هو الذي يضخّم قوتها. لكنه ضعف ليس دائماً، والعلاقة الأمريكية تغيرت من أوجه كثيرة منذ سنة ١٩٤٨. ويظهر أن هناك تحولاً جارياً. كان في مقدور الإسرائيليين التعويل على ينبوع دعم لا ينضب في الرأي العام وفي الكونغرس الأمريكي. لكن طرأ بعض الفتور على هذا الدعم في السنين الأخيرة وإن لم ينضب تماماً. وفي ذلك كانت خسارة إسرائيل مزدوجة. فهي فقدت السيطرة على استراتيجية أمريكا في المنطقة من جانب، وفقدت السيطرة على العملية السياسية في أمريكا من جانب آخر. إن نتنياهو يمقت المحادثات الأمريكية . الإيرانية بسبب التحوّل الاستراتيجي للولايات المتحدة وليس بسبب أسلحة نووية. لكن يتعيّن عليه التروّي في ردّه لأن إسرائيل أقل تأثيراً في الولايات المتحدة منها في وقت مضى ¨

«المقتطف».. ٢٠١٩/٣/١١م

الانتخابات الإسرائيلية والتوقعات..!

شاكر فريد حسن ـ أمد ـ ٢٠١٩/٣/١١

تجري في نيسان القادم الانتخابات للكنيست ، في ظل ظروف معقدة ومضطربة ، وفي ظل اوضاع سياسية واجتماعية واقتصادية سيئة للغاية ، لا تبشر بالخير بالآتي .

ومع اقتراب المعركة الانتخابية يحتدم التنافس والصراع والسباق بين الليكودي بنيامين نتنياهو ، وبين تحالف الجنرالات بقيادة الجنرال السابق بيني غانتس – لبيد ، الذي ينظر اليه على نطاق واسع في المجتمع الاسرائيلي بأنه يمثل تيار الوسط .

والواقع أن اليمين الصهيوني المعادي لشعبنا وقضيته الفلسطينية العادلة ، يشتد ويتصاعد ويتعاظم ، يسير ويتنافس للانضواء تحت مظلة الأحزاب والقوى اليمينية المتطرفة التي تتبنى الخطاب العسكري لكسب التأييد وحصد المزيد من الأصوات والمقاعد في الكنيست . بينما ما يسمى بـ " أحزاب اليسار " فهي في تراجع وانحسار كبيرين ، وتكاد يتلاشى أمام الكهانية والفاشية والليبرمانية .

ووفق التوقعات فإن الكثير من المراقبين والمحللين يرون أن الحكومة القادمة ستكون بالأساس حكومة وحدة وطنية بزعامة نتنياهو، ومكونة من الليكود ومن قائمة الجنرالات – لبيد .وهذه الحكومة ستسعى إلى تبني وتمرير صفقة بل صفعة القرن ، التي ستكرس الاحتلال للأراضي الفلسطينية .

وبخصوص الوسط العربي فما يسم هذه الانتخابات هو الشقاق الذي حصل بين مكونات القائمة المشتركة ، وما رافق ذلك من صراعات واحتكاكات ومناكفات واحترابات ، خصوصًا غداة تقديم القوائم الانتخابية . فضلًا عن الاتفاقات التي أبرمت بين الجبهة والطيبي ، وبين التجمع والحركة الاسلامية الجنوبية .

وثمة ٤ قوائم أخرى ستخوض الانتخابات وستحرق الكثير من الأصوات ، لأنها لن تجتاز نسبة الحسم .

وفي تقديري أن القوائم العربية سوف تخسر الكثير من الاصوات والمقاعد ، ويتهددها الخطر الكبير ، وستذهب أصوات منها لقائمة " ميرتس " ، وفي المقابل ستكون مقاطعة قوية هذه المرة ، نتيجة الاحباط والغضب والسخط على القيادات السياسية ، التي أثبتت أن الكرسي أهم من المبدأ .

وفي تقديري أن من يتهيأ ليكون في اطار " الكتلة المانعة " هو واهم ، ويسير وراء سراب ، ويقع في فخ الاوهام والاحلام ..!!

وفي المجمل ، أن قوة اليمين ستتضاعف ، والأحزاب العربية ستفقد من قوتها ، والحكومة الاسرائيلية القادمة ستكون اسوأ من الحكومات السابقة ، وأكثر يمينية وتتطرفًا وتعنتًا وعنصرية ، ولن نشهد أي توجه فعلي نحو السلام مع الفلسطينيين ، بل ستعمل هذه الحكومة على ابتلاع المزيد من الأراضي ، وتكثيف الاستيطان ، وتكريس الاحتلال الكوليونالي في المناطق الفلسطينية .

نتنياهو حائر بين شرّين: هجمة على غزة أم معاركة في سوريا؟

عصام نعمان ـ القدس العربي ـ ٢٠١٩/٣/١١

الهجوم الأمريكي في المنطقة على إيران والمقاومة مستمر ومتصاعد. هذا ما استخلصه الذين قابلهم مساعد وزير الخارجية الأمريكي ديفيد ساترفيلد في زيارة مفاجئة للبنان أجرى خلالها، بمعزل عن رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، مداولات مع رئيس الحكومة سعد الحريري ووزير الخارجية جبران باسيل، ومحادثات مع أحزاب وشخصيات معروفة بعدائها لحزب الله وسوريا وإيران.

ساترفيلد حمل أيضاً تهديداتٍ مفادها أن كل الأسلحة في الهجوم الأمريكي صارت مباحة، وان المطلوب هو الحدّ من تأثير حزب الله في السياسات الحكومية، وعدم تحويل لبنان ساحة نفوذٍ لإيران، تفادياً لالتفافها على العقوبات الامريكية، وفي حال عدم التزام الحكومة اللبنانية سياسةَ النأي بالنفس والابتعاد عن أي تمحور مع إيران فإن الولايات المتحدة ستستمر في الضغط والإزعاج، حتى لو أدى ذلك إلى زعزعة الاستقرار في البلاد.

الهجوم الأمريكي، السياسي والعسكري، يأتي متزامناً مع هجوم أمني إسرائيلي قد يتحوّل هجمةً عسكرية في قطاع غزة، وربما معركة (بالتعاون مع أمريكا ضد إيران) في سوريا. أجهزة الإعلام الإسرائيلية من صحف وأقنية تلفزيونية وإذاعات فاضت، في هذه الأثناء، بتعليقات ودراسات حول أيّهما «أجدى» انتخابياً لبنيامين نتنياهو: هجمة على قطاع غزة؟ أم معاركة إيران في الساحة السورية. ذلك أن استطلاعاً للرأي العام أجرته قناة التلفزيون الإسرائيلية ١٢ مطلعَ الاسبوع الماضي، أظهر أن معسكر أحزاب الوسط واليسار بقيادة الرئيس السابق لأركان الجيش الإسرائيلي الجنرال بني غانتس، يبدو متفوقاً على معسكر أحزاب اليمين بقيادة نتنياهو.

ايٌّ من الساحتين سيختار نتنياهو لتنفيذ مغامرته الحربية الانتخابية؟

قرارُ معاركة إيران في سوريا لا يتخذه نتنياهو وحده، إذ أن لأمريكا فيه اليد العليا، رغم تأثير «اسرائيل» الوازن في صناعة قرارها السياسي. ظاهرُ الحال يشير إلى أن واشنطن الترامبية تقوم بتحركات ميدانية في سوريا والعراق، تعزز الارتياب بإمكانية أن تكون سوريا ساحة المعاركة المرتقبة، فقد استأخر ترامب سحب قواته من شرق الفرات، ومن منطقة التنف القريبة من حدود سوريا مع العراق والأردن، كما أقام جيشه المزيد من القواعد العسكرية في غرب العراق، ما يؤشّر إلى توليف حزام صاروخي لحماية «إسرائيل» يمتدّ من الرطبة العراقية إلى التنف السورية، وصولاً إلى عرعر السعودية. إلى ذلك، نشر الجيش الأمريكي في «اسرائيل» مؤخراً مزيداً من منظومة «ثاد» Thaad المضادة للصواريخ البالستية البعيدة المدى، في إطار ما سماه ناطق عسكري إسرائيلي «تمرينا مشتركا لقوات الدفاع الجوي التابعة للبلدين».

رغم كل هذه المؤشرات اللافتة، فإن ساحة نتنياهو المفضّلة لتنفيذ مغامرته العسكرية المحتملة تبقى فلسطين المحتلة. فمن باب الرحمة في المسجد الاقصى بالحرم القدسي، وعلى طول السياج في قطاع غزة، يتبدّى الميدان الاكثر قابلية للمواجهة المقبلة. غير أن المؤسسة الأمنية، بحسب صحيفة «هآرتس» (٤/٣/٢٠١٩)

حذّرت القيادات السياسية من حدوث تصعيد في الضفة الغربية بسبب قرارات عدّة لها علاقة بالانتخابات، وبسبب الوضع الاقتصادي السيئ لسكان المناطق المحتلة.

في موازاة الضفة، يبدو الوضع الأمني في الجنوب الفلسطيني المحتل قابلاً للانفجار ايضاً، نتيجةَ التصعيد العدواني ضد حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي». وفي غمرة التهيب من التصعيد ضد غزة، يُنسب إلى أركان المؤسسة الأمنية تحليل مفاده، أن الجيش سيحتاج إلى قوات كبيرة للدفاع عن المستوطنات والطرق الواقعة خارج الخط الأخضر وحتى في عمق «إسرائيل» بسبب وقوع الضفة جغرافياً في الوسط على طول «الحدود» مع الكيان الصهيوني.

كل ذلك يجري في وقت يمسك بالسلطة رئيس حكومةٍ يتولى بنفسه وزارة الدفاع وينهمك، على حدّ قول «هآرتس»، في تعبئة أفضل قدراته للدفاع عن نفسه في مواجهة شياطين سياسية وقضائية وإعلامية، وقد لا يتمكّن من ملاحظة الخطر الذي يهدد أمن الدولة، أو لا يعي التحذيرات الموجّهة إليه من الجهات الأمنية المهنية.

هل ثمة ما يردع نتنياهو عن ارتكاب حماقة الهجوم على غزة، أو معاركة إيران وقوى المقاومة في لبنان وسوريا معاً ؟ إنه ما تعرفه القيادات السياسية والعسكرية في «اسرائيل» عن قوة الردع التي تمتلكها دول محور المقاومة، وعن تصميم رؤسائها المصممة على استخدامها. ليس ادل على فعالية قوة الردع هذه من أن واشنطن الترامبية سارعت مؤخراً إلى تزويد الكيان الصهيوني بصواريخ «ثاد» البعيدة المدى بذريعة إجراء «تمرين مشترك لقوات الدفاع الجوي في البلدين». هذا إلى جانب ما تمتلكه أمريكا من اسلحة فتاكة وعتاد وفير في مخازن خاصة بها داخل «اسرائيل» لتمكين جيش حليفتها من استعماله في حال نشوب حرب مديدة مع سوريا وايران.

إلى ذلك ثمة تقليد راسخ في الولايات المتحدة بأن تكون لكلٍّ من رؤسائها، خلال ولايته حرب تقترن باسمه. ايزنهاور اقترن اسمه بالحرب الكورية، ونيكسون بالحرب الفيتنامية، وكنيدي بالحرب الكوبية (المجهَضَة)، وجونسون (بالاشتراك مع «إسرائيل») بحرب ٥ يونيو/حزيران ١٩٦٧ ضد مصر وسوريا، وريغان بحرب أفغانستان، وبوش الأب والابن بحروبهما على العراق. وحده اوباما لم يشنّ حرباً ضارية على مستوى اقليمي أو عالمي، وربما لهذا السبب «استحق» نقمة ترامب الذي ينعته بالتراخي والتخاذل ويتأهب، على ما يقال، إلى شن حربٍ ضد إيران. غير أن الدولة العميقة في الولايات المتحدة ـ اي ادارات وزارة الدفاع (البنتاغون)، والاستخبارات المركزية، ومراكز القوى المالية العملاقة في وول ستريت ـ تدرك أن واقع الاقتصاد الأمريكي، والدين العام الذي لامس العشرين تريليون (الف مليار) دولار، وأكلاف الحروب الخشنة وانعكاساتها البالغة السوء على أمريكا دولةً وشعباً، وفعالية قدرات الردع لدى خصوم الولايات المتحدة، الدولة العميقة تلك تدرك خطورة التحديات والتداعيات، وضخامة الأضرار الناجمة عن الحروب الخشنة في هذا العصر، فتبدي معارضة ناشطة وقادرة على لجم ترامب المتهور عن ارتكاب أشد حماقاته هولاً.

اياً ما سيكون قرار ترامب أو نتنياهو، فالأرجح أن لا حرب امريكية أو اسرائيلية أو صهيوامريكية مشتركة على دول محور المقاومة قبل الانتخابات الإسرائيلية في ٩ إبريل/نيسان المقبل لأسباب متعددة، ليس اقلّها أن

الاستعدادات السياسية والعسكرية لدى مدبّريها المعتدين غير مكتملة، ولأن قادة الدول والقوى المستهدَفَة بالعدوان حاسمون ومصممون على ردّه، والقدرات اللازمة لذلك متوافرة وقابلة للتجديد والتطوير.

احتجاجات الجزائر.. تحالف القوى الداعمة للرئيس

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات . ٢٠١٩/٣/١٠

بعد وصول الاحتجاجات في مختلف مدن الجزائر ضد ترشح الرئيس الجزائري، عبد العزيز بوتفليقة، لولاية خامسة ذروةً غير مسبوقة، يوم ٨ آذار/ مارس ٢٠١٩، قرّرت السلطات الجزائرية تقديم عطلة الربيع للجامعات من ٢١ آذار/ مارس إلى العاشر منه، وتمديدها حتى الرابع من نيسان/ أبريل؛ في سعي منها إلى احتواء الاحتجاجات التي تستمر وتتسع، للضغط على أحزاب النظام، من أجل التراجع عن ترشيح الرئيس الذي يرقد في مستشفى سويسري في حالة صحية حرجة، كما أكدت مصادر طبية..

مناورة أم تنازلات من النظام؟

منذ إعلان بوتفليقة ترشحه يوم ١٠ شباط/ فبراير ٢٠١٩، في رسالةٍ وجهها إلى الشعب، وكانت بمنزلة برنامج انتخابي، شهدت الجزائر احتجاجاتٍ عفوية، أخذت تنتظم بداية من ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠١٩، بهدف الضغط على النظام، لسحب ترشح الرئيس لتدهور متواصل في قدرته الجسدية على أداء مهماته، منذ أصيب بجلطة دماغية في عام ٢٠١٣. مع ذلك، قرّر النظام المضي في ترشيح الرئيس، حيث قدّم وزير النقل ومدير حملة الرئيس الانتخابية، عبد الغاني زعلان، أوراق الترشيح إلى المجلس الدستوري يوم ٣ آذار/ مارس ٢٠١٩، وذلك "عبّرت قيادات جبهة التحرير الوطني، والتجمّع الوطني الديموقراطي، عن رفضها الاحتجاجات، مؤكدة حق الرئيس في الترشح للانتخابات" لعجز الرئيس عن تقديمها بنفسه، كما تنص اللوائح. ولم يفتّ في عضد المحتجين أو يقنعهم على ما يبدو وعود أطلقها الرئيس (أو أطلقت باسمه) لإجراء إصلاحات جوهرية أهمها:

• تنظيم ندوة وطنية شاملة مباشرة بعد الانتخابات الرئاسية، لمناقشة وإعداد واعتماد إصلاحات واسعة، من شأنها إرساء أسس "النظام الجديد الإصلاحيّ للدّولة الوطنية الجزائرية".

• تنظيم انتخابات رئاسية مبكرة، وفقًا للأجندة التي تعتمدها الندوة الوطنية لا يكون بوتفليقة مترشحًا فيها، وإعداد دستور جديد، يكرّس ميلاد جمهورية جديدة.

• وضع سياسات عمومية عاجلة، كفيلة بإعادة التوزيع العادل للثروات الوطنية والقضاء على أوجه التهميش والإقصاء والفساد كافة.

• اتخاذ إجراءات فورية وفعالة، لجعل الشباب فاعلين في الحياة العامّة، ومستفيدين من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

• مراجعة قانون الانتخابات مع التركيز على إنشاء آلية مستقلّة تتولى دون سواها تنظيم الانتخابات.

إصرار على ترشيح بوتفليقة

راهنت القوى المعارضة لترشح الرئيس، من خلال الاستمرار في الحركة الاحتجاجية، على إحداث شرخٍ داخل بنية النظام، ودفع المؤسسة العسكرية أو التحالف الرئاسي (جبهة التحرير، والتجمّع الوطني الديموقراطي، وتجمّع أمل الجزائر، والحركة الشعبية الجزائرية) إلى التخلّي عن ترشيح بوتفليقة واستبداله بشخصٍ آخر، يمكن أن يتوفر

معه حد أدنى من ظروف المنافسة العادلة في الانتخابات على رئاسة البلاد. وقد أنعش التقرير الذي نقلته وكالة الأنباء الرسمية، مساء ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠١٩، وعرضت فيه مطالب المحتجين الرافضين لعهدة رئاسية خامسة الآمال في إمكانية عدول النظام عن ترشيح بوتفليقة، لكن ذلك سرعان ما تبدّد عندما أعلنت قيادة الجيش، ممثلةً في رئيس هيئة الأركان، أحمد قايد صالح، عن موقفها السلبي من الاحتجاجات. وبالمثل عبّرت قيادات جبهة التحرير الوطني (ممثلة بأمينها العام معاذ بوشارب) والتجمّع الوطني الديموقراطي (ممثلًا برئيس الحكومة أحمد أويحيى) عن رفضها الاحتجاجات، مؤكدة حق الرئيس في الترشح للانتخابات. وقد شكلّ هذا الموقف تحدّيًا للمُحتجين؛ ما دفعهم إلى تغيير شعارهم، القاضي برفض الولاية الخامسة، نحو مطالب أكثر جذرية متعلقة بنزاهة الانتخابات وهيئاتها والتخلص من نفوذ الأوليغاركيا الحاكمة فعلًا باسم بوتفليقة، فالإصرار على ترشيح الرئيس المسن والمريض، من دون تبرير مقنع، يدفع المواطن الجزائري إلى طرح مجموعة أسئلة عن الأسباب التي تدفع النظام للتمسّك به، والقوى التي تقف وراءه، وشبكة المصالح التي تريد أن تستمر في حكم البلد من وراء الرئيس الذي بات واضحًا أنه عاجز عن قيادة البلاد.

القوى وراء الرئيس

عند وصول الرئيس بوتفليقة إلى الرئاسة عام ١٩٩٩، كانت السلطة موزّعة بين رئاسة الجمهورية والجيش بشقيه؛ قيادة الأركان والمخابرات، والإدارة العامة ممثلة في الحكومة، مع أفضلية واضحة لجهاز المخابرات، الذي كان يؤدي دورًا رئيسًا في صناعة الرؤساء ورؤساء الحكومات والوزراء. لكن بوتفليقة أعلن، منذ مجيئه، أنه يريد أن يكون "رئيسًا كاملًا وليس نصف رئيس"؛ ما دفعه إلى تركيز سلطات كثيرة في يديه. لقد أخضع بوتفليقة الجيش لمنصب الرئاسة، وهذا هو الأمر الإيجابي من منظور بناء مؤسسات الدولة، لكنه، من ناحية أخرى، ركز الصلاحيات كليًّا في الرئاسة؛ ما أدى إلى مركزة كاملة للحكم إلى درجة منح القوة والنفوذ ليس فقط للرئيس، بل إلى كل من يستخدم اسم الرئيس.

١. الإدارة العامة

أعاد بوتفليقة في سنوات حكمه الأولى تركيب جهاز الإدارة الحكومية بطريقةٍ تضمن ولاءه المطلق، خصوصا بعد الخلاف الكبير الذي وقع بينه وبين رئيسي الحكومة السابقين، أحمد بن بيتور وعلي بن فليس، وغدا جهاز الإدارة في عهد بوتفليقة مكونًا في غالبيته من ولاة سابقين ومديرين تنفيذيين محليين، يدينون بمناصبهم للرئيس، بعكس النخب والتكنوقراط الذين كانت الدولة تعتمد عليهم في السابق، وكانوا يتميّزون بشيءٍ من الاستقلالية والمبادرة. وقد سمح هذا الإجراء للرئيس، خصوصًا بعد إلغائه منصب رئيس الحكومة، واستبداله بمنصب الوزير الأول، بالسيطرة الكاملة والمباشرة على جهاز الإدارة الحكومي الذي يمثل اليوم قوة مهمة تقف وراء ترشح الرئيس.

٢. طبقة رجال الأعمال

برز في عهد الرئيس بوتفليقة مجموعة من الأثرياء الجدد، استفادوا من قربهم من محيط الرئيس، خصوصا شقيقه السعيد بوتفليقة، في الفترة التي شهدت فيها أسعار النفط ارتفاعًا كبيرًا ٢٠٠٦-٢٠١٤، وتضخمت معها

إيرادات الدولة المالية، فسيطروا على قطاعاتٍ واسعة من الاقتصاد. وقد استفاد هذا القطاع الطبقي من الأوليغاركيا الحاكمة من القروض السخية التي حصل عليها من الدولة، ومن شراء العملة الصعبة من البنوك الحكومية دون سقف تقريبًا وبالسعر الرسمي، كما استفاد من الإعفاءات الضريبية والجمركية. ساهم هذا الوضع في إيجاد قطاع اقتصادي جديد، يتوسط القطاعين الخاص والعام، وهو ما يمكن تسميته بالقطاع الخاص العمومي، فهو خاص من حيث ملكيته وبنيته الإدارية والقانونية، وعام من حيث مصادر تمويله؛ لأن كل أنشطته الاقتصادية كانت ممولة من خزينة الدولة ويعتاش على علاقة زبونية بالدولة ومشاريعها. وعلى الرغم من أن هذا الوضع كان موجودًا قبل مجيء بوتفليقة، فإنه اتسع في عهده الذي سمح فيه للموالين من رجال الأعمال بممارسة أدوار سياسية وامتلاك وسائل إعلامية كالصحف والقنوات التلفزيونية. وقد شارك عدد كبير من رجال الأعمال الذين شكلوا "منتدى رجال الأعمال" في الانتخابات التشريعية لسنة ٢٠١٧، وجرى إدراج شخصيات نافذة في المنتدى على رأس قوائم المرشحين في كل أحزاب التحالف الرئاسي وأحزاب أخرى. وتذهب مصادر إلى أن "منتدى رجال الأعمال" يتمثل في البرلمان (من خلال أحزاب النظام) بنحو ١٣٠ نائبًا من أصل ٤٦٢، ويمثل بهذه الصفة أكبر قوة سياسية في الجزائر؛ أي قبل حزب جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديموقراطي، اللذين حصلا على أغلبية المقاعد من الناحية الاسمية.

وقد اتضحت قدرة المنتدى في السيطرة على البرلمان، وعلى أحزاب التحالف الحاكم، وعلى جهاز الإدارة، في الصراع الذي نشب في صيف ٢٠١٩ بين الوزير الأول، المعين حديثًا آنذاك، عبد المجيد تبون، ومنتدى رجال الأعمال، وانتهى، كما هو معروف، بإقالة سريعة للوزير الأول، بعد أقل من ثلاثة أشهر على توليه المنصب، واستبداله بأحمد أويحيى.

٣. المؤسسة العسكرية

خلال السنوات العشرين الماضية التي قضاها في السلطة، تمكّن الرئيس بوتفليقة من فرض سيطرة شبه كاملة على الجيش، بعد أن تخلص من بقايا جنرالات انقلاب ١٩٩٢. وقد نجح في تحقيق ما فشل فيه أربعة رؤساء سابقين، خسروا جميعًا معاركهم مع جماعة الجنرالات، إذ أقيل الشاذلي بن جديد، واغتيل محمد بوضياف، وأنهيت مهمات علي كافي، ودفع اليمين زروال إلى التنحي قبل نهاية عهدته. من الناحية التنظيمية، سمحت هذه الحركة للرئيس بإعادة هيكلة قيادة الأركان، من خلال تطعيمها بضباط من اختياره ومن الموالين له شخصيًّا، وفي مقدمتهم الجنرال القايد صالح، الذي أصبح ممثل الرئيس في الجيش، والحريص على التأكّد من ولاء قطاعاته للرئاسة. وفي هذا السياق، يمكن وضع حركة الإعفاءات التي شملت عددًا كبيرًا من كبار جنرالات الجيش في عام ٢٠١٨، ومست أيضًا أقوى الأجهزة الأمنية.

إضافة إلى إحكام قبضته على الجيش، أعاد الرئيس هيكلة جهاز المخابرات. والمعروف أن هذا الجهاز كان طوال الفترة التي سبقت مجيء بوتفليقة صاحب السلطة الفعلية في البلاد وصندوق أسرار النظام؛ ما سمح له بالتأثير وبقوة في جميع مستويات السلطة المدنية والعسكرية. وقد أعاد بوتفليقة هيكلة قيادة الأركان، في خطوة أولى نحو فصل المخابرات عن الجيش، والحد من نفوذ جهاز المخابرات في المؤسسة العسكرية. وكانت الخطوة

الثانية والأهم للسيطرة على الجهاز هي استبدال دائرة الأمن والاستعلامات الملحقة بوزارة الدفاع الوطني، بدائرة المصالح الأمنية الملحقة بالرئاسة، وفي إحالة رجلها القوي الجنرال توفيق على التقاعد، ووضع الجنرال المتقاعد بشير طرطاق، على رأس هذا الجهاز، ليتمكّن الرئيس بذلك من إخضاع أقوى أجهزة السلطة في البلاد.

٤. التحالف الرئاسي

استمر الرئيس في الاعتماد على مجموعة من الأحزاب السياسية التي تمثل جسرًا ضروريًّا للعلاقة بالجمهور والمجتمعات المحلية، فكان إنشاء التحالف الرئاسي بمنزلة هذا الجسر؛ ويتكون هذا التحالف من أربعة أحزاب، هي جبهة التحرير الوطني، والتجمّع الوطني الديموقراطي، وتجمّع أمل الجزائر، والحركة الشعبية الجزائرية. وتعمل قيادات هذه الأحزاب على التأكد من استمرار انضواء قواعدها في خانة دعم الرئيس، ومحاولة إجهاض أي تحرّك ضد ترشّحه، وإن ظهرت أخيرا بوادر على وجود تمرد وتململ داخل أحزاب السلطة وانحياز إلى مطالب المحتجين.

مآلات الانتفاضة

لقد تمكّن الرئيس بوتفليقة مع بداية العهدة الرئاسية الرابعة من تركيز أكثر مصادر السلطة في يديه، وإنشاء شبكة واسعة من المستفيدين وأصحاب المصالح في محيطه. لكن مرضه وعجزه عن أداء مهماته يفتحان المجال أمام حصول تناقضاتٍ بين مراكز القوى المتنافسة داخل بنية السلطة، والتي كان يجمعها وجود الرئيس واستمراره في أداء مهماته على رأسها.

ومع الانتفاضة الشعبية الجزائرية ضد المحاولة المفضوحة للنخبة الحاكمة غير المنتخبة الاختباء خلف رئيس صوريٍّ منتخب، برزت مؤشراتٌ على وجود تباينات داخل دوائر الحكم؛ إذ يبرز، وإن على نحو محدود حتى الآن، تياران: الأول يضم محيط الرئاسة وجهاز الإدارة ومنتدى رجال الأعمال، ويدعو إلى الاستمرارية من خلال دعم ترشح بوتفليقة لولاية خامسة، حتى وإن كان غير قادر على إتمامها أو على مزاولة أبسط مهماته خلالها، فهذا التيار لم يهيئ نفسه بهذه السرعة لضمان مصالحه من دون بوتفليقة. ولهذا يحتاج إلى الوقت.

أما التيار الثاني، فيدعو إلى انطلاقةٍ جديدةٍ من خلال ترشيح وجه آخر من وجوه النظام، ما دام هذا ممكنًا، فهذا الخيار يرضي الشعب بمجرد تغيير المرشح من جهة، ومن جهة أخرى يحفظ استمرارية النظام القائم، ونخبه الحاكمة، واستمرار شبكة المصالح التي ترتبط به. ويضم هذا التيار جهاز المخابرات الذي حجّمه بوتفليقة. وقد تغير المؤسسة العسكرية موقفها إذا اتضح نهائيًّا فشل إمكانية استمرار بوتفليقة في السباق الرئاسي. وسوف يعتمد انتصار أي من هذين التيارين على قدرة الحركة الاحتجاجية على الحشد والاستمرار والتصعيد، والأهم من هذا وذلك التنظيم والتفاعل مع القوى السياسية المعارضة المنظمة. كما أن مواجهة سيناريو الالتفاف على مطالب المحتجين بترشيح ممثل آخر للنخبة الحاكمة، من دون إجراء انتخاباتٍ نزيهةٍ تعدديةٍ وديمقراطية فعلًا، سوف يعتمد على قدرة المعارضة على الاتفاق على مرشح رئاسي واحد، يتبنّى برنامجًا إصلاحيًّا ديمقراطيًّا، وذلك في حال قرّر النظام إرجاء الانتخابات، وسحب ترشيح بوتفليقة، والنزول إلى الانتخابات بوجه آخر.

خاتمة

مرت الجزائر بما يشبه الحرب الأهلية؛ ولا شك أن ذاكرتها في أذهان الجزائريين ونفوسهم من أهم الدوافع لحفظ النظام والامتناع عن استخدام العنف.

وفي المرحلة التي تلت الحرب الأهلية، أعيد بناء مؤسسات الدولة، وتأسّست تعدّدية حزبية معقولة وحرية تعبير نسبية، ونهض المجتمع المدني الجزائري. وكان للرئيس بوتفليقة دور مهم في الإصلاحات، وفي إلحاق المستوى العسكري بالسياسي. وقد استعرضنا أعلاه نشوء أوليغاركيا حاكمة حول الرئيس من المجموعة الملتفّة حوله، والمؤلّفة من بيروقراطية جهاز الدولة، المتداخلة مع البيروقراطية الحزبية ورجال الأعمال المتنفذين، وجهاز الأمن. وأصبحت هذه النخبة الحاكمة عائقًا أمام تطور الجزائر اقتصاديًّا واجتماعيًّا، وفي السياسة الخارجية، إلى درجة محاولة فرض مرشح غيّبه المرض لرئاسة هذا البلد الكبير والعريق.

آن أوان التغيير في الجزائر. ويمكن أن يكون سلميًّا ومؤسسيًّا، وعن طريق حوار بين النخب السياسية في الأحزاب الحاكمة والمعارضة والأوساط الشعبية الجزائرية، والوصول إلى انتخاباتٍ نزيهة تعددية فعلًا. لقد قطع الجزائريون شوطًا طويلًا في الإصلاحات، كما وصلوا إلى درجاتٍ من الوعي المدني، أظهرها الحراك السلمي. وقد آن الأوان للتغيير الديمقراطي.

الصحوة الكردية: الوحدة والخيانة ومستقبل المنطقة

هنري باركي . فورين أفيرز . آذار/ ٢٠١٩

كتب هنري باركي، الباحث في مجلس العلاقات الخارجية، في مقال نشرته مجلة "فورين آفيرز"، أن دعوة الرئيس ترامب المفاجئة إلى الانسحاب السريع لما يقرب من ٢٠٠٠ أمريكيا من الشمال السوري انتقدها أعضاء في مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية. لكنها جاءت بمثابة صدمة أكبر للشريك الرئيسي للولايات المتحدة في الحرب ضد تنظيم "داعش"، وهم الأكراد السوريون. قبل أسابيع من الإعلان، كان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يهدد باجتياح مناطق في شمال سوريا يسيطر عليها المسلحون الأكراد. والشيء الوحيد الذي منعه كان وجود القوات الأمريكية. وقال الكاتب إن انسحابها ستترك الأكراد معرضين لمخاطر عميقة.

التفاصيل حول الانسحاب الأمريكي من سوريا لا تزال غامضة. ولكن مهما قررت واشنطن في نهاية المطاف، فإن إعلان ترامب يمثل منعطفا قاسيا للأكراد في جميع أنحاء المنطقة. في منتصف عام ٢٠١٧، كان الأكراد يستمتعون بالنهوض، وكان للأكراد السوريين، المتحالفين مع أمريكا، الحضور المركزي، برا، في هزيمة "داعش". سيطرت وحدات حماية الشعب (YPG)، وهي ميليشيا كردية، على مساحات شاسعة من الأراضي السورية، وبدا أنها ستصبح لاعباً مهماً في المفاوضات لإنهاء الحرب في البلد.

وبحلول نهاية عام ٢٠١٨، بدا أن العديد من أحلام الأكراد أصبحت في حالة يُرثى لها. بعد أن صوتت الأغلبية الساحقة من الأكراد العراقيين لمصلحة الاستقلال في استفتاء حكومة إقليم كردستان، قامت الحكومة العراقية، بدعم من إيران وتركيا، بغزو كردستان العراق واحتلال حوالي ٤٠ بالمائة من أراضيها. وبين عشية وضحاها، خسرت حكومة إقليم كردستان حوالي نصف أراضيها، وخسرت الكثير من نفوذها الدولي أيضا.

في سوريا، اجتاحت تركيا بلدة عفرين الخاضعة للسيطرة الكردية في مارس ٢٠١٨ ، مما أدى إلى تشريد وحدات حماية الشعب ونحو ٢٠٠ ألف من الأكراد المحليين. ثم، في ديسمبر، أدرك الأكراد السوريون أن حماتهم الأمريكيين قد يتخلون عنهم في وقت قريب.

ومع ذلك، فإن هذه النكسات تكذب اتجاهاً أكبر، وهو اتجاه سيشكل الشرق الأوسط في السنوات القادمة. في جميع أنحاء المنطقة، يكتسب الأكراد ثقتهم بأنفسهم، ويدفعون باتجاه الحقوق التي حرموا منها منذ فترة طويلة. لكن لا تزال هناك عوائق كبيرة أمام الوحدة ، بما في ذلك الانقسامات اللغوية ووجود دولتين قويتين على الأقل، إيران وتركيا، حريصتان على إحباط أي شكل من أشكال النزعة الكردية. ومع ذلك، فقد بدأت الأحداث الأخيرة في عملية بناء الأمة الكردية التي من الصعب على المدى الطويل احتواءها. حتى لو لم يكن هناك كردستان مستقلة واحدة وموحدة، فقد بدأت الصحوة الوطنية الكردية. قد تخشى دول الشرق الأوسط الصحوة الكردية، لكن من غير الممكن وقفها، وفقا لتقديرات الكاتب.

حوالي ٣٠ مليون كردي يعيشون حالياً في كردستان الكبرى، وهي منطقة متصلة تمتد عبر جنوب شرق تركيا، وشمال غرب إيران، وشمال العراق، وشمال شرق سوريا. تفاعلت القبائل الكردية مع الإمبراطوريات العربية

والفارسية والتركية على مر القرون، وتعاونت معهم أحيانًا وأحيانًا ثارت ضدهم. وتعود جذور القومية الكردية الحديثة إلى تفكك الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى. وقد ضمنت معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ السيادة التركية على ما يمكن أن يكون كردستان مستقلة.

لكن المطالب الكردية بالاستقلال لم تختف. طيلة القرن العشرين، اندلعت الثورات الكردية، التي غالباً ما تدعمها دول متنافسة، في كل بلد تقريباً كان فيه عدد كبير من السكان الأكراد.

قامت تركيا بقمع ثورات التمرد الكردية في أعوام ١٩٢٥ و١٩٣٠ و١٩٣٧. ثم في منتصف الثمانينيات، شن حزب العمال الكردستاني تمردًا مسلحًا في تركيا استمر حتى يومنا هذا. في إيران عام ١٩٤٦، أنشأ الأكراد بدعم من الاتحاد السوفييتي أول حكومة كردية حقيقية، هي جمهورية ماهاباد المستقلة، والتي استمرت لمدة عام قبل أن تنهار بعد أن سحبت موسكو دعمها. وقد ثار أكراد العراق مرارًا وتكرارًا ضد حكومتهم المركزية. وبدعم من شاه إيران، خاضوا حربين ضد بغداد خلال الستينيات والسبعينيات، إلا أنهم انهزموا في عام ١٩٧٥ بعد أن أبرم الشاه صفقة مع الرجل العراقي القوي صدام حسين، تاركا الأكراد إلى مصيرهم.

في سوريا، لم تحظر الحكومة المركزية تعليم وتعلم اللغة الكردية فحسب، بل فرضت، أيضا، قيودا على ملكية الأراضي الكردية. وبدءاً من الستينيات، ألغت دمشق جنسية عشرات الآلاف من الأكراد السوريين، مما جعلهم عديمي الجنسية. وفي جميع أنحاء المنطقة، تعرضت المناطق الكردية للإهمال والتهميش، اقتصاديًا.

في مواجهة هذا القمع، نجح الأكراد في الحفاظ على هويتهم وتعزيزها عبر الأجيال. والأكراد يُعاملون كأقلية من قبل حكومات إيران والعراق وسوريا وتركيا. ونظام الدولة الحديثة في الشرق الأوسط، تاريخياً، هو العقبة الرئيسية أمام الطموحات الوطنية الكردية. وقد جادل تقرير استخباراتي عام ١٩٦٠ صادر عن وكالة المخابرات المركزية أن أكراد إيران والعراق يمتلكون كل المقومات الضرورية للحكم الذاتي: القوة العسكرية والقيادة وإمكانية الدعم المادي من قوة خارجية، الاتحاد السوفييتي.

كان المسار الوحيد الممكن للاستقلال الكردي، في معظم القرن العشرين، يمر عبر فشل الدولة. وفي الواقع، هذا هو بالضبط ما حدث على مدى العقدين الماضيين. إذا كان لدى الأكراد اليوم بصيص أمل في العراق وسوريا، فذلك بسبب انهيار السلطة في بغداد ودمشق. وتحركات الولايات المتحدة، على وجه الخصوص، في دعمها للأكراد في أعقاب حرب الخليج، وإطاحة صدام عام ٢٠٠٣ واحتلال العراق لاحقاً، وحملاتها لمحاربة "داعش" في سوريا هيأت الظروف لإحياء التطلعات السياسية الكردية.

بدأ الارتباط العسكري والسياسي الأمريكي مع الأكراد بشكل جاد مع حرب الخليج ١٩٩٠-١٩٩١. بعد أن طُرد الجيش العراقي من الكويت، حُوّلت أسلحته إلى الأكراد والشيعة الذين استجابوا لدعوة الرئيس الأمريكي جورج بوش للانتفاضة ضد بغداد.

منح تأسيس حكومة إقليم كردستان جرعة نفسية مهمة للأكراد، ليس في العراق، وفقط، بل في باقي أنحاء المنطقة أيضاً. وأثبت أن الأكراد يمكن أن يحكموا أنفسهم وينتزعوا الاعتراف الدولي. كما بدأت في إعادة تشكيل العلاقات الكردية مع الدول الأخرى. وعلى الرغم من رفض تركيا تقليدياً للمطالب الكردية بالحكم الذاتي، إلا أن

الحكومة التركية في عهد أردوغان اختارت عدم مواجهة حكومة إقليم كردستان، واختارت بناء روابط سياسية واقتصادية معها.

لقد وفرت أنقرة شريان حياة اقتصادي لحكومة إقليم كردستان، مما منحها مجال التنفس لتوطيد نفسها في العراق. لبعض الوقت، استفاد أردوغان من الداخل، حيث بدأ الأكراد الأتراك المقربون من رئيس حكومة إقليم كردستان، مسعود بارزاني، التصويت لصالح حزب أردوغان في الانتخابات التركية. وفي عام ٢٠٠٩، أطلق أردوغان عملية سلام محلية مع حزب العمال الكردستاني.

رأى أردوغان في تحالف الولايات المتحدة مع الوحدات الكردية السورية YPG لعبة تغيير للمنطقة. ما كان يخشاه الرئيس التركي أكثر من غيره هو ظهور حكومة إقليم كردستان ثانية، ولكن في سوريا هذه المرة. وقد كانت حكومة إقليم كردستان نفسها نتاج تدخل أمريكي أدى إلى حرب وانهيار السلطة المركزية في بغداد، وبلغت ذروتها في إنشاء نظام فيدرالي في العراق، مع حكومة إقليم كردستان. مع استنزاف سوريا في الحرب، اعتقدت أنقرة أن واشنطن على وشك تكرار ما فعلته في العراق، أي تحويل سوريا إلى دولة فيدرالية يحصل فيها الأكراد على الحق في حكم أنفسهم. لم يوافق أردوغان على الترتيبات الفيدرالية في دولتين مجاورتين، ناهيك عن اتفاق كردستاني سوري يرتبط ارتباطا وثيقا بحزب العمال الكردستاني.

في عام ٢٠١٤، تخلى أردوغان عن مفاوضاته مع حزب العمال الكردستاني وبدأ سياسة صراع مع كل من الأكراد الأتراك والسوريين. وسعى إلى نزع الشرعية عن النشاط السياسي الكردي من خلال ربطه بحزب العمال الكردستاني، وإلقاء القبض على أعداد كبيرة من الناشطين والسياسيين الأكراد. واشنطن، عن غير قصد وفي خدمة احتياجاتها الإستراتيجية، أجَجت القومية الكردية.

ولكن إذا أعاقت الولايات المتحدة العلاقات التركية الكردية، فإن السياسة الأمريكية في العراق وسوريا أكسبت الأكراد درجة غير مسبوقة من الشرعية الدولية. وتمكن الأكراد السوريون، الذين تجاهلهم العالم من قبل، من رفع مكانتهم العالمية بفضل مشاركتهم الكبيرة في القتال ضد "داعش".

وقد قام الأكراد بالتعبئة في القرن العشرين لكسب الاستقلال الثقافي وبعض الحكم الذاتي من الحكومات المركزية. منذ ما يقرب من ١٠٠ عام، شكلت التمرد والمقاومة خلفية الحياة الكردية العادية. والآن، يتغير هذا الوضع، حيث اكتسب الأكراد خبرة الحكم، ليس في حكومة إقليم كردستان، وفقط، ولكن أيضًا في العديد من البلدات في سوريا وتركيا. وهذا أوجد حالة التحام عابرة للحدود. وامتد ازدهار الأكراد حتى إلى إيران وتركيا، حيث يتمتع الأكراد هناك ببعض القوة نسبيا.

ورأى الكاتب أن الأكراد اكتسبوا كل صفات الأمة، باستثناء السيادة. وتجسدت وحدتهم الجديدة في ظهور الوحدات العسكرية الكردية. قاتل الأكراد الأتراك مع وحدات حماية الشعب في سوريا، تماماً كما دُمج الأكراد السوريين والتركيين في القوات المسلحة لحكومة إقليم كردستان. وتطوع الأكراد في الشتات للقتال، ولا سيَما مع وحدات حماية الشعب. ويقود حزب العمال الكردستاني القوات المسلحة في العراق وتركيا وسوريا، وفي عام ٢٠٠٤ أنشأ فرعًا في إيران.

وقد تم تسريع تآكل الحدود الكردية، إلى حد كبير، من خلال تقدم "داعش" في العراق وسوريا في صيف عام ٢٠١٤، مما عرّض الأكراد للخطر في كلا البلدين وعزز التضامن العرقي. في مواجهة خطر وجودي حقيقي، وضع الأكراد سياساتهم المتباينة جانبا وظهروا كتلة واحدة. وكلما فعلوا ذلك، بدأوا في إعادة صياغة سياسات منطقة "الشرق الأوسط".

في كل من العراق وسوريا، توفر هشاشة الحكومات المركزية للأكراد فرصة للحكم الذاتي، وهذا يبدو أكثر وضوحا في العراق، حيث يتمتع الحكم الذاتي لحكومة إقليم كردستان بالحماية بموجب الدستور، ولكن هذا لا يزال أمرًا لا يمكن تصوره في إيران وتركيا.

أخيراً، يقول الكاتب، تظل الولايات المتحدة أهم جهة فاعلة عندما يتعلق الأمر بتحديد مستقبل الأكراد، خاصة في العراق وسوريا. قد يكون ترامب قد أنهى الشراكة الأمريكية مع وحدات حماية الشعب الكردية، لكنَ الأكراد السوريين استفادوا من هذه العلاقة، حيث كانت القوى الخارجية تعتبرهم أقل القوى الكردية أهمية في المنطقة. والآن هم على الخريطة: بعد ساعات من إعلان ترامب انسحاب الولايات المتحدة من سوريا، ادعى متحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية أن فرنسا "ستضمن أمن" الأكراد السوريين. لكن خطوة واشنطن ستجبر الأكراد السوريين على التفاوض مع دمشق في وقت أبكر مما خططوا له، ومن موقف ضعف نسبي. وبالإضافة، فإن الانسحاب الكامل للولايات المتحدة يمكن أن يتسبب في نزاع يزعزع الاستقرار بين القوى الإقليمية في سوريا، مع نتائج كارثية للأكراد.

ولأنهم قلقون من هذه العواقب، حذر المسئولون الأمريكيون، بمن فيهم وزير الخارجية مايك بومبيو ومستشار الأمن القومي جون بولتون، تركيا من التدخل ضد الأكراد في شمال سوريا. بعد أن تعثرت في معضلة الأكراد في الشرق الأوسط، تجد الولايات المتحدة صعوبة في تخليص نفسها.

وسيتعين على واشنطن توظيف جميع قواتها لضمان عدم سحق الأكراد من قبل أنقرة ودمشق والقوى الإقليمية الأخرى. وهذا يتطلب درجة من الاهتمام واتساق السياسات التي لم تكن واضحة من قبل في إدارة ترامب.

ولكن مهما حدث في المستقبل القريب، فلا يمكن العودة إلى الوضع الذي كانوا عليه قبل بضعة عقود، قبل أن يؤدي تدخلات الولايات المتحدة في المنطقة إلى وضع الأكراد على مسار جديد جوهري. وعلى الرغم من النكسات المتكررة، والقمع المستمر، وعلى مدى أكثر من قرن من دون وطن، فإن الأكراد يبرزون أخيرا شعبا موحدا. قد تكون دولة كردية بعيدة المنال، ولكن إذا ظهرت واحدة، فستكون هناك أمة هناك لتعبئتها.

لماذا يفضل الرأي العام الأمريكي سياسة خارجية "متحفظة"؟ مارك هانا

محمد بسيوني – باحث في العلوم السياسية . مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة . ٢٠١٩/٣/١١

شكّلت العلاقة بين السياسة الخارجية الأمريكية والرأي العام الداخلي واحدةً من القضايا الجدلية في النظام السياسي للولايات المتحدة، التي أنتجت سياقًا للتباين بين صانعي القرار وقطاع عريض من الرأي العام، حيث اعتقد العديد منهم أن "الاستثنائية الأمريكية" تسمح بدور خارجي لواشنطن لا يمكن الاستغناء عنه لاستقرار النظام العالمي. وهذا الدور، بما انطوى عليه من أبعاد قيمية وأخلاقية –من وجهة نظرهم– يستدعي كافة أدوات تنفيذ أهداف السياسة الخارجية بما فيها التدخل العسكري.

بيد أن ثمة قطاعًا من الرأي العام الأمريكي يعارض هذا الدور الخارجي المتعاظم لاعتبارات متعلقة بأولويات قضايا الداخل، والإشكاليات المترتبة على التدخل الخارجي الأمريكي خلال العقود الماضية.

وفي هذا الصدد، يتناول "مارك هانا" خلال دراسته الاستقصائية "عالمان متباعدان: السياسة الخارجية الأمريكية والرأي العام الأمريكي"، الصادرة عن مؤسسة مجموعة أوراسيا في فبراير ٢٠١٩، العلاقة الجدلية بين السياسة الخارجية للولايات المتحدة والرأي العام داخلها. وتتعرض الدراسة لوجهات النظر تجاه القضايا والتوجهات الرئيسية في السياسة الخارجية الأمريكية، والتي تشكلت ملامحها الأولية إبان الحرب الباردة، وتم التكريس لها بصورة أعمق في عصر القطبية الأحادية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أنه في ظل قيم الديمقراطية التي أسس عليها النظام السياسي الأمريكي، يجب أن تؤخذ توجهات الرأي العام تجاه قضايا السياسة الخارجية على محمل الجد من قبل صانعي القرار، ولا سيما أن تجاهلها وتبني سياسة خارجية لا تحظى بدعم شعبي كبير ليس في صالح الولايات المتحدة؛ لأن الحكومات الأخرى ستنظر إليها كحليف أقل موثوقية أو عدو أقل صلابة. ومن ثم تتنامى المشكلات المتعلقة بالتزام واشنطن على المستوى الخارجي، وتتراجع الثقة الشعبية في النخب الحاكمة على المستوى الداخلي.

المقاربات الأمريكية

بالرغم من الأهمية المركزية التي تحظى بها فكرة "الاستثناء الأمريكي" فإن ثمة تباينًا بشأن مصدره. ويعتقد "هانا" أن صانعي القرار عادةً ما يربطونه بالدور الذي اضطلعت به الولايات المتحدة على المستوى الدولي. ويستدل على ذلك بتصريح الرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما" في فرنسا عام ٢٠٠٩، حينما أكد على إيمانه "بالاستثناء الأمريكي" وربطه "بتضحيات القوات الأمريكية في الحروب الخارجية" و"الكم الهائل من الموارد" التي خصصتها الولايات المتحدة لأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

وتوضّح الدراسة أن استطلاع الرأي الذي أُجري لعينة من الأمريكيين أثبت أن النسبة الغالبة (٤٨,٨%) يعتقدون أن الولايات المتحدة "استثنائية" نتيجة لما تمثله من قيم، بينما اعتقد ١٧,٧% أنها كذلك بسبب ما فعلته للعالم،

فيما كان هناك ٣٣,٥% يرفضونها من الأساس؛ إذ إن لكل دولة سماتها المميزة، وتعمل في النهاية وفقًا لمصالحها.

ويتصل بهذه المعطيات طبيعة الرؤية الحاكمة للدور الأمريكي في النظام الدولي، والتي تتراوح –وفقًا لأطروحة "آيان بريمر"– بين ثلاث مقاربات رئيسية، وهي:

أولًا– مقاربة "أمريكا المستقلة"، التي تفترض أن الولايات المتحدة يجب أن تركز بشكل أكبر على تحدياتها المحلية.

ثانيًا– مقاربة "أمريكا التي لا غنى عنها"، التي تفترض أن القيادة الأمريكية ضرورية من أجل الاستقرار العالمي.

ثالثًا– مقاربة "حسابات التكلفة"، التي تعتقد أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة يجب أن تكون مدفوعة بحسابات التكلفة والعوائد.

وتستدعي الدراسة أيضًا المقاربات الأربع التي طرحها "والتر راسيل ميد" وهي:

أولًا– المقاربة "الجيفرسونية"، حيث الاعتقاد بأن السياسة الخارجية الأمريكية يجب أن تكون أقل اهتمامًا بنشر الديمقراطية في الخارج لتهتم بحماية الداخل.

ثانيًا– المقاربة "الويلسونية"، التي تؤمن بأن الولايات المتحدة لديها مصلحة والتزام أخلاقي بنشر القيم الديمقراطية والاجتماعية في جميع أنحاء العالم مما يخلق مجتمعًا دوليًّا مسالمًا.

ثالثًا– المقاربة "الجاكسونية"، التي تعتقد أن أهم هدف للحكومة الأمريكية داخليًّا وخارجيًّا يجب أن يكون تحقيق الأمن المادي والرفاهية الاقتصادية للشعب الأمريكي.

رابعًا– المقاربة "الهاميلتونية"، التي تستند إلى فرضية التحالف بين الحكومة الأمريكية والشركات الكبرى باعتباره مدخلًا أساسيًّا للاستقرار الداخلي والعمل الفعال في الخارج.

وفي هذا السياق، تكشف الدراسة عن تباينات في الآراء بين الأمريكيين العاديين والخبراء إزاء المقاربات المشار إليها، حيث إن النسبة الأكبر من الأمريكيين العاديين (٤٤%) يُرجّحون مقاربة "أمريكا المستقلة"، ناهيك عن ترجيح مقاربة "الجيفرسونية" بنسبة ٢٦%، وتليها مقاربة "الويلسونية" بنسبة ٢٥%. وعلى النقيض من ذلك، فإن استطلاع رأي الخبراء أوضح ترجيحهم لمقاربة "أمريكا التي لا غنى عنها" بنسبة ٤٧%، كما أن النسبة الأكبر (بمعدل ٤٩%) يؤيدون مقاربة "الويلسونية".

التهديدات الرئيسية

تستمر معضلة التباين في وجهات النظر مع التعرض لقضية التهديدات الرئيسية للولايات المتحدة. وفي هذا الإطار، كانت الانتماءات الحزبية هي المحدد الرئيسي في تقدير خطورة تلك التهديدات، حيث إن النسبة الأكبر من المنتمين للحزب الجمهوري يعتقدون أن أهم تهديد يواجه الدولة يتمثل في تزايد الخوف من فقدان الهوية الوطنية، بسبب مستويات الهجرة العالية. وفي المقابل، وضع الديمقراطيون في المرتبة الأولى التهديد الناجم عن تزايد تأثير الحكومات الشعبوية والاستبدادية، والتي تُلقي بتبعات سلبية على قيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحكم القانون في جميع أنحاء العالم.

وتنتقل الدراسة من هذا المستوى المتعلق بالمدركات العامة إلى التهديدات الإيرانية والروسية كقضايا مهمة للولايات المتحدة. فعلى صعيد التهديد الأول، أبدى غالبية من استُطلعت آراؤهم تأييدهم للحلول الدبلوماسية مقارنة بالتدخل العسكري، إذ اختار ٤٢،٤% آلية العمل مع الحلفاء لفرض عقوبات اقتصادية على طهران للتخلي عن سلاحها النووي. كما أن ٣٧،١% يفضلون سياسة إحياء المفاوضات معها، وتبني الخيار الدبلوماسي.

وأيد ١٢،٥% آلية عدم التدخل لأن إيران لها حق الدفاع عن نفسها حتى لو اقتضى ذلك امتلاكها السلاح النووي كأداة ردع. وأخيرًا، اختار ٨،١% تنفيذ هجمات عسكرية استباقية ضد طهران لمنعها من امتلاك السلاح النووي، حتى لو أدت إلى حرب شاملة. وتدلل تلك النتائج على تراجع الرغبة لدى الرأي العام الأمريكي في تنفيذ عملية عسكرية ضد إيران نظرًا لتكلفتها المرتفعة.

وعلى صعيد التهديد الروسي، سألت الدراسة المبحوثين عن كيف ستستجيب الولايات المتحدة في حال قيام موسكو بغزو دولة إستونيا، وهي دولة حليفة لواشنطن في حلف شمال الأطلنطي (الناتو). وفي هذا الإطار، أيد ٥٤% من المستطلع آراؤهم التدخل العسكري الأمريكي في تالين لمواجهة القوات الروسية. وقد ارتبط هذا التأييد حيال هذا التساؤل الافتراضي بعددٍ من المبررات في مقدمتها التزامات واشنطن التعاهدية، ومن ثم فإن عدم وفائها بالتزاماتها تجاه حلف الناتو سيظهرها كحليف لا يمكن الوثوق به.

وفي المقابل، عارض ٤٦% التدخل العسكري في إستونيا. وقد ارتبطت هذه المعارضة بعددٍ من المبررات في مقدمتها تكلفة الحرب المرتفعة بالنسبة للحكومة والاقتصاد الأمريكي. ولذا، فإن القضايا الداخلية يجب أن تكون ذات أولوية. كما أن ثمة تخوفًا من القوة النووية الروسية، وبالتالي قد يكون للتصعيد ضد موسكو نتائج كارثية. ناهيك عن الاعتقاد بأن حلف شمال الأطلنطي يضع مصالح الدول الأخرى في مرتبة متقدمة على مصالح الولايات المتحدة.

مسئولية الحماية والإنفاق العسكري

تشير الدراسة إلى أن التدخل العسكري الخارجي شكّل أحد مظاهر السياسة الخارجية للولايات المتحدة على مدار العقود الماضية. وبالرغم من تعددية محفزات هذا التدخل؛ فقد تمترست أغلب الإدارات الأمريكية (الديمقراطية والجمهورية) خلف فكرة "مسئولية الحماية" والالتزام الأخلاقي لواشنطن بالدفاع عن حقوق الإنسان في الخارج ضد الأنظمة الاستبدادية وانتهاكاتها الصارخة. وتضيف الدراسة أن التدخل الخارجي، من وجهة نظر صانعي القرار الأمريكي، يُعد مدخلًا لتحقيق الاستقرار الدولي.

يُشير "هانا" إلى أن مقاربة "مسئولية الحماية" و"التدخل العسكري الخارجي" لا تحظى بتأييد كبير داخل الرأي العام الأمريكي، ولا سيما بين الفئات العمرية الأقل من ستين عامًا. ووفقًا لاستطلاع الرأي فإن الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ثلاثين عامًا هم الأكثر رغبة في أن تمتنع الولايات المتحدة عن التدخل العسكري في حالات انتهاكات حقوق الإنسان. ويعتقد هؤلاء أنه ينبغي على واشنطن الاهتمام بإصلاح مشكلاتها الداخلية قبل التركيز على الدول الأخرى.

وتكشف المقارنة بين آراء الأمريكيين العاديين والخبراء إزاء التدخل الخارجي عن اختلافات جوهرية، إذ إن ٤٣% ممن تم استطلاع آرائهم من الجمهور يرغبون في فرض قيود على عمليات التدخل الخارجي، في حين يؤيد ٣٤% قيادة منظمة الأمم المتحدة لتلك العمليات، ويدعم ٢١% التدخل العسكري الأمريكي. أما الخبراء فقد أعطوا الأولوية للتدخل العسكري الأمريكي بنسبة ٦١%، بينما جاء مطلب تقييد التدخل في المرتبة الثانية بنسبة ٢٨%، وفي المرتبة الأخيرة جاء خيار قيادة الأمم المتحدة للتدخل بنسبة ١١%.

وتأسيسًا على ما سبق، استحوذ الإنفاق العسكري للولايات المتحدة على اهتمام الرأي العام الأمريكي، والذي يصل –بحسب الدراسة– إلى ٦١٠ مليارات دولار، وهو ما يجعلها في المرتبة الأولى عالميًّا. وقد كان هذا المعدل من الإنفاق محور اختلاف بين المستطلع آراؤهم، إذ افترض ٤٥% منهم أنه يجب الحفاظ على مستوى الإنفاق الحالي. وفي المقابل، شكّل من يعتقدون بتخفيضه نحو ضعف نسبة من يعتقدون بزيادته.

وتشير الدراسة إلى أن اتجاه تخفيض الإنفاق العسكري الأمريكي ارتبط بعددٍ من العوامل، من أهمها: أن الولايات المتحدة لديها أولويات أخرى للإنفاق، ناهيك عن الاعتقاد بأن مستوى الإنفاق العسكري الحالي غير مجدٍ من الناحية المالية. وفي المقابل، فإن اتجاه زيادته يرتهن بعدد من الدوافع أهمها: الاقتناع بأن الجيش الأمريكي تعرض للتراجع والضعف خلال السنوات الأخيرة بسبب التخفيضات في ميزانية الدفاع، ومن ثم يجب زيادة الإنفاق العسكري لاستعادة قوة الجيش كاملة.

وختامًا، يخلص "مارك هانا" إلى أن ثمة رغبة عامة لدى الرأي العام الأمريكي في سياسة خارجية أكثر تحفظًا بشكل أو بآخر، وأن تُعطي الحكومة الأولوية لقضايا الداخل، وتتجنب الانخراط المتزايد في الأزمات الدولية واسعة النطاق. وينتج عن هذه الرغبة هوة متنامية بين ما يراه كثير من الأمريكيين كدور ملائم لبلدهم في الخارج، وبين مدركات ومعتقدات النخبة المسئولة عن صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية.

Mark Hannah, "U.S. Foreign Policy and American Public Opinion", Eurasia Group Foundation, February 2019.